دراسات

مركز مقديشو للبحوث والدراسات

جمهورية الصومال الفيدرالية

دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

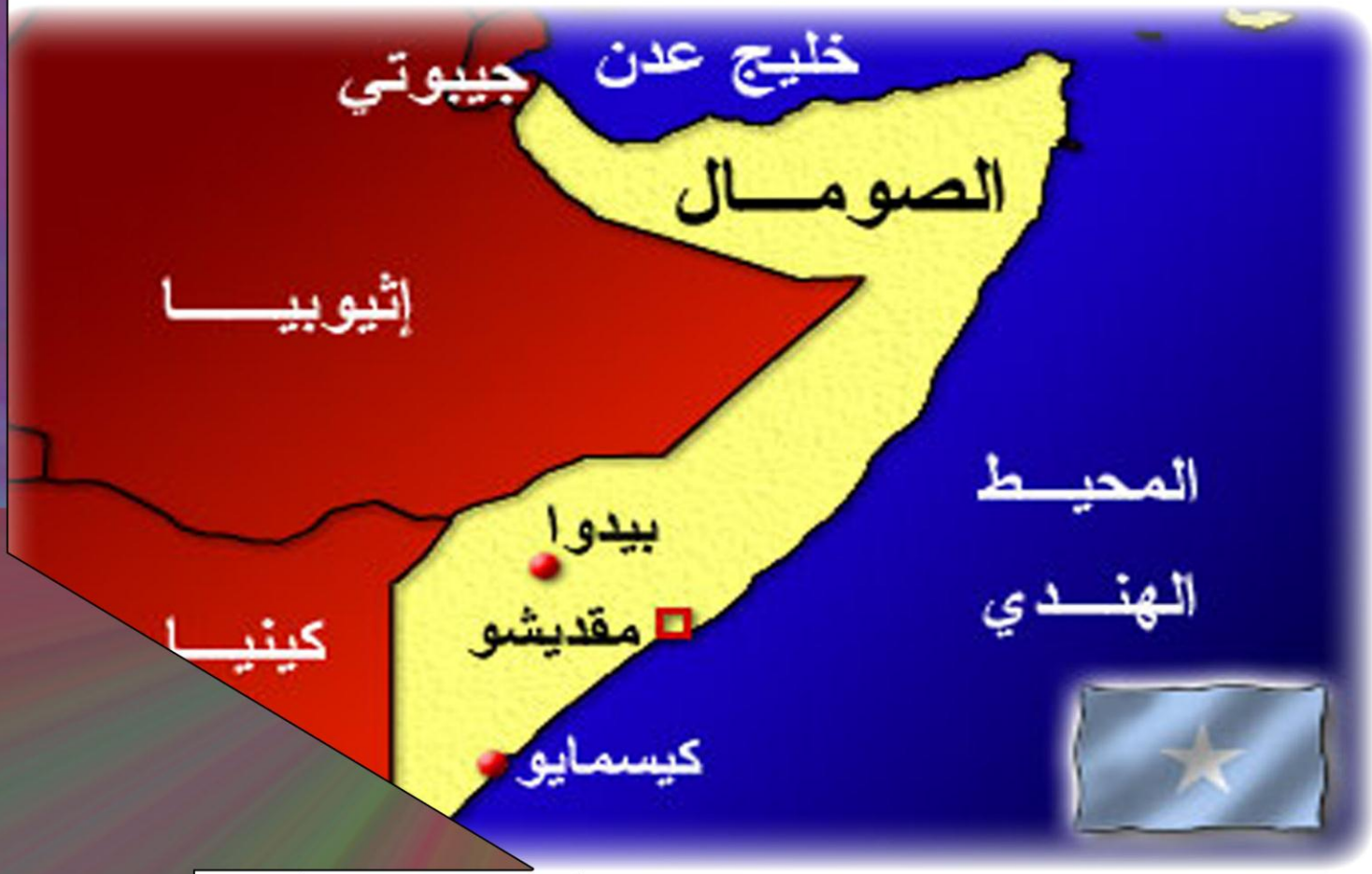

إعداد

قسم البحوث والدراسات

مايو 2016 م

دراسة بحثية

(جمهورية الصومال الفيدرالية.. دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية)

مقدمة 3

(1) الأوضاع السياسية في الصومال

أولاً : الصومال: الموقع والاستراتيجية 3

ثانياً : الأزمة الصومالية البداية والتطور 5

ثالثاً : ملامح النظام السياسي في الصومال 9

رابعاً : التحديات والإشكالات السياسية الراهنة في الصومال 12

(أ) تحديات داخلية 13

(ب) تحديات خارجية 16

خامساً: مستقبل الأوضاع السياسية في الصومال 19

(2) الأوضاع والتطورات الأمنية في الصومال

أهم التحديات والإشكالات الأمنية الراهنة بالبلاد

(1) **جماعات العنف وتعدد الجبهات** 21

(2) **القرصنة مجدداً 22**

(3) **صراع العرق الواحد 22**

(4) **الأمن الداخلي 23**

(5) **معدل الجريمة في الصومال 24**

(6) الأوضاع الإنسانية وشؤون اللاجئين 24

(3) العلاقات الدولية والإقليمية للصومال

أهم ملامح العلاقات الدولية والإقليمية للصومال

أولاً : العلاقات الدولية 25

ثانياً : العلاقات الإقلمية والشرق أوسطية 27

(4) الأوضاع والتطورات الاقتصادية في الصومال

أولاً : موقع الاقتصاد الصومالي 32

ثانياً : ملامح الوضعية الراهنة للاقتصاد الصومالي 33

ثالثاً : عقبات وتحديات الاقتصاد في الصومال 34

رابعاً : أرقام ومؤشرات 36

خامساً : مستقبل الاقتصاد في الصومال 37

خاتمة 37

ثبت الهوامش والمراجع 39

مقدمة

مثّلت انتخابات سبتمبر عام 2012 ، والتي جاءت بالرئيس الصومالي الحالي " حسن شيخ محمود " بعد عشرين عاماً من الصراع المتواصل بين الفرقاء الصوماليين ، نقطة انطلاق فاصلة ، في انتهاء فترة الانتقال الصومالي من مرحلة الصراع ، إلى مرحلة بناء المؤسسات الاتحادية الدائمة ، وإنقاذ الدولة المنهارة ، غير أنه على الرغم من أهمية تلك الخطوة التاريخية، إلا أن وحدة الصومال لا تزال إلى الآن ، تمثل تحديا حقيقيا أمام كل الأطراف الفاعلة في هذا القطر ، سواء الحكومة المركزية ، أو زعماء القبائل . إذ أن المواطن الصومالي بات مشتتاً في توجيه ولائه وانتمائه نحو أي من هذين الطرفين، خاصة في ظل عدم التوافق التامّ بينهما ، حيث تبقى الدولة الصومالية الجديدة غير قادرة على فرض سيطرتها وقوتها، نظراً لما يتمتع به قيادة القبيلة في الصومال من سطوة وغلبة على رجل الشارع ، الأمر الذي برزت معه إشكالية الولاء للقبيلة وأولوية القبيلة على الدولة وأجهزتها، ومن ثم نجم عن هذه الاعتبارات أزمات صومالية عديدة ، أفرزت لجوءاً وتشرداً ونزوحاً وحرباً لعقدين من الزمان ، بين شركاء الوطن واللغة والعقيدة ، وكلها تداعيات لا تزال آثارها حاضرة في الواقع الصومالي اليوم ؛ حيث تواجه البلاد مشكلة مجتمعية مزمنة في تركيبتها الشعبية وجوهرها الوطني ، على أرضية عنيفة متجدّدة من موجات التشدد الديني وبروز جماعات عنف أفقدت البلاد أمنها واستقرارها، الأمر الّذي يمثل تحدياً بارزا يواجه الحكومة الجديدة ، ومن ثم فإن النضال من أجل السلام والتنمية في الصومال اليوم يأخذ مسارين حثيثين ، الأول : مسار القضاء على القبلية وآثارها من أجل بناء دولة القانون التي تقوم على المساواة بين المواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية ، والثاني مسار القضاء على المظاهر المسلحة في كافة البلاد، سواء القائمة منها على أساس التعصب الديني كحركة الشباب، أو تلك التي تقوم على أساس التعصب القبلي كزعماء القبائل الذين يعتبر بعضهم دولة داخل دولة ، ومن جهة أخرى ، وعلى المستوى الخارجي ، بات الصومال أكثر فأكثر ، مطمعاً للقوى الإقليمية والدولية وتجاذباتها وصراعاتها وأجنداتها المختلفة ، الأمر الذي منح العوامل الخارجية دوراً محورياً منذ انهيار الدولة المركزية في الصومال ، ولا يزال يمنحها نفس الدور في الوقت الحالي ، على خلفية متأرجحة ، تكتسب فيها احتمالات الحرب الأهلية أهمية استثنائية في الصراعات الداخلية في أفريقيا، حيث تبقى الحالة الصومالية المشتعلة هي الأكثر جاهزية لتكرار سيناريوهات سابقة خلّفت فيها تلك الحرب انهياراً كاملاً وممتداً للدولة ، خاصة مع ما تمثله الصومال من خصوصية مختلفة عن باقي دول القارة ، متمثلة في انتفاء جهات مستقلة قادرة على حسم الصراع لصالحها بشكل مكتمل الأركان والملامح . وفي خضم ما تشهده الصومال حالياً من زخم

كبير حول الانتخابات الرئاسية المقبلة ، والمزمع إجراؤها في شهر أغسطس من العام الحالي 2016 ، تثار العديد من التساؤلات حول الصومال القادم : هل تشهد الصومال تغيراً جذرياً يمنحها الاستقرار الكامل والأحلام المنشودة ؟ وما طبيعة التطورات الحادثة في المشهد السياسي حالياً في الصومال ؟ وماذا عن الدور الخفي الذي تلعبه القوى الطامعة في كنز الاستراتيجية الصومالية في الداخل والخارج ؟ إلى غير ذلك من تساؤلات مشروعة دافعة إلى إنجاز هذه الدراسة ، بحثاً عن الإجابات ، ورصداً لأهم الأحداث والتطورات في أزمة الصومال المزمنة ، وما يرتبط بها من صعوبات وتحديات حالية ومستقبلية [1]

(1) الأوضاع السياسية في الصومال

أولاً : الصومال .. الموقع والاستراتيجية :

الصومال[2] شبه جزيرة مثلثة الشكل ، ويحتل منطقة شاسعة من القرن الإفريقي، يقع بين خطي عرض 2 جنوبا ، 5ر12 شمالا، وهو عضو في جامعة الدول العربية ، وتبلغ مساحته 756736 كيلومتر مربع ، وتمتد حدوده الشمالية من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر مارة بخليج عدن حتى رأس عسير ، وفي الجنوب تمتد حدوده من سواحل المحيط الهندي ابتداء من جزيرة (قارد فوي) ورأس المثلث المواجه لها وحتى مصب نهر تانا ثم تتجه حدوده شمالا عبر الحدود الغربية لمنطقة هرر حتى ساحل خليج عدن المحاذي لباب المندب.[3]

والصومال يمتلك أطول سواحل في قارة إفريقيا حيث يزيد طول سواحله عن 3300 كيلومتر.[4] والحدود السياسية الحالية للصومال هي حدود مفروضة من قبل القوى الاستعمارية ، والمتمثلة في كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا ، وذلك خلال الفترة من عام 1885 إلى عام 1900م ؛ عندما حصلت بريطانيا على كينيا والصومال البريطاني ، وإيطاليا على الصومال الإيطالي الواقع في جنوب الصومال الإنجليزي ، بينما حصلت فرنسا على الصومال الفرنسي حاليا (جيبوتي).[5] وتشمل أرض الصومال الكبرى هذه الأراضي التي تم تقسيمها بين القوى الاستعمارية الثلاثة السابق ذكرها ، بالإضافة إلى الجزء الذي استقطع لكي يضم إلى الحبشة وهو إقليم (أوقادين) والجزء الشمالي الشرقي من كينيا والذي تم استقطاعه من

---

[1] انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص ص 2،3 (بتصرف كبير) .

[2] يذكر كل من سعدية توفال، وإنريكو شيرولي: أن أول إشارة لكلمة الصومال وردت في أنشودة حبشية تخلد انتصارات النجاشي إسحاق، ملك الحبشة (1414-1429) على مملكة افات، إحدى الممالك الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي التي سقطت بأيدي الأحباش عام 1415م ، ، وعقب ذلك ترددت كلمة الصومال كثيراً في كتاب فتوح الحبشة للمؤرخ اليمني عرب فقيه الذي عاصر أحداث الحروب الإسلامية المسيحية في المنطقة في القرن السادس عشر الميلادي (انظر : محمد أحمد شيخ علي ـ القبائل الصومالية : الأصل ، البناء ، والوظيفة نقلاً عن : (, P. Ceruli , Enrico , Somalia : Scritti Vari Editti ed Inediti , vol 1 , Roma , 1957) (111; Touval. op . cit P. 9

[3] انظر : دكتور أبشر الإمام الأمين ـ الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي ـ دراسة بحثية موجزة ـ ص 3

[4] المصدر السابق نفسه (ص 4) ، نقلاً عن : محاسن عبدالقادر حاج الصافي ، المسألة الصومالية في كينيا ، دار هائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولي ، الخرطوم 1988م ، ص 2 .

[5] المصدر السابق نفسه (ص4) ، نقلاً عن : على أحمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولي ، القاهرة 1998م ، ص 248 (بتصرف يسير)

الصومال ، ومن أجل ذلك يرمز علم الصومال الوطني إلى الصومال الكبير المتمثل في أطراف نجومه الخمس التي تمثل أقاليم الصومال الخمسة آملين في لم الشتات وتوحيدها تحت راية واحدة.[6]

وبحكم كون الصومال مشرفا على ممر مائي مهم للعالم ، فقد عاد التنافس الخارجي والصراعات المختلفة على هذا القطر بصنوف من الاحتلال عبر التاريخ ، ومما لاشك فيه ، فإن موقع الصومال الاستراتيجي العام ، له أعظم الأثر في البناء السياسي لهذا البلد ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ؛ فقد جر هذا الموقع المهم كثيراً من الويلات على الصومال وأهله ، وأدى إلى تمزيق هذا القطر المنكوب ؛ بحيث ظل الصومال، بحكم موقعه الجيوبوليتيكي الذي يتمتع به، مسرحا لصراعات إقليمية ودولية منذ عام 1854م ، وحتى الآن ، على يد الدول الكبرى التي يأتي في مقدمتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، ثم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً.[7] وبصفة عامة ، فإن الصراعات الإقليمية والدولية التي تستهدف الصومال حالياً ، أصبحت تمثل إحدى القضايا التي تساهم بقدر كبير في الصراع القائم في منطقة القرن الإفريقي ، بل إن هذا البلد ذاته ، يمثل رأس الحربة في دول القرن الإفريقي ؛ فهو منطقة يمتد إليها الصراع العالمي باطراد ، لا لشيء ، إلا لكونه يتمتع بموقع استراتيجي مهم.[8]

ثانياً : الأزمة الصومالية .. البداية والتطور :

بدأت الأزمة الصومالية وأخذت في التطور ، منذ خروج الاحتلال البريطاني من البلاد ، وإعلانها دولة مستقلة[9] ، وكان للدور العسكري الانقلابي ، أثره الكبير في تلك الأزمة ؛ " ففي العام 1956، قام عبد الله عيسى محمد، رئيس وزراء الصومال، تحت الاحتلال البريطاني في الفترة ما بين سنة 1956 وحتى عام 1960، بتشكيل أول حكومة صومالية وطنية، حيث تم اختيار آدم عبد الله عثمان دار، كأول رئيس للصومال، ومعه عبد الرشيد علي شارماركي كأول رئيس للوزراء، والذي أصبح رئيسا فيما بعد في الفترة بين سنة 1967 وحتى عام 1969 ، وفي العشرين من يوليو عام 1961 أقيم اقتراع شعبي حول الدستور الصومالي الجديد، والذي وافق عليه الشعب بالإجماع، وكانت أول مسودة لهذا الدستور قد وضعت عام 1960 ، غير أن الصومال تعرض لانقلاب عسكري أواخر 1969، إثر اغتيال الرئيس عبد الرشيد شارماركي، واستيلاء حكومة عسكرية على السلطة بقيادة اللواء صلاد جبيري خيديي، والفريق محمد سياد بري، وقائد الشرطة جامع قورشيل ؛ حيث تولى بري بعد ذلك رئاسة البلاد، في حين أصبح قورشيل رئيسا للوزراء، وعمل على تشكيل الجيش الثوري، وأطلق حملات ناجحة لمكافحة الأمية بالبلاد، إلا أن ذلك لم يمنع استمرار الاضطرابات والصراعات

---

[6] المصدر السابق نفسه ـ ص 4
[7] المصدر السابق نفسه ـ ص 1 (بتصرف)
[8] المصدر السابق نفسه ـ ص 2 (بتصرف)
[9] حصلت الصومال على استقلالها في السادس والعشرين من يونيو عام 1960

على السلطة في عصر الرئيس بري، ما دفعه لاغتيال 3 من وزرائه دفعة واحدة، كان على رأسهم اللواء جبيري نفسه ، وبحلول يوليو من العام 1976، تم إنشاء الحزب الاشتراكي الثوري، والذي ظل مسيطرا على مقاليد الحكم منذ نشأته، وحتى سقوط الحكومة العسكرية في الفترة ما بين ديسمبر عام 1990 ويناير عام 1991، حيث أزيح الحزب عن الحكم بالقوة من جانب الجبهة الديموقراطية لإنقاذ الصومال، والمؤتمر الصومالي الموحد، والحركة الوطنية الصومالية، إضافة لأحزاب المعارضة المناهضة للعنف مثل الحركة الديموقراطية الصومالية والتحالف الديموقراطي الصومالي والمجموعة البيانية الصومالية."[10]

تم اختيار "علي مهدي محمد" في يناير 1991 عن طريق المجموعة الصومالية كرئيس مؤقت للبلاد، إلا أن ذلك لاقى اعتراضا شديدا منذ البداية من جانب كل من الفريق محمد فارح عيديد زعيم الكونجرس الصومالي المتحد وعبد الرحمن تور زعيم الحركة الوطنية الصومالية والكولونيل أحمد عمر جيس زعيم الحركة القومية الصومالية، مما أحدث انقساما على الساحة السياسية الصومالية، وأدى إلى تصعيد أعمال العنف، وتدمير العاصمة مقديشو ، خلال حرب أهلية أدت إلى حدوث مجاعة أودت بحياة قرابة 300,000 صومالي مما دفع مجلس الأمن لاستصدار قرار بوقف إطلاق النار في العام ذاته ، وإرسال قوات حفظ السلام الدولية الأولى إلى الصومال لإنقاذ الوضع الإنساني بالبلاد، ومع ارتفاع وتيرة المواجهات الداخلية المسلحة ، قامت الولايات المتحدة بتزعم تحالف عسكري دولي بغرض إحلال الأمن في الجنوب الصومالي ، والارتقاء بالوضع الإنساني هناك وتسهيل وصول المعونات الإنسانية من الأمم المتحدة والدول المانحة ، ودخلت قوات التحالف والتي عرفت باسم قوات الفرقة الموحدة، في ديسمبر من عام 1992 من خلال عملية "إعادة الأمل" وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 794، وتمكنت القوات الدولية من إعادة النظام في جنوب الصومال والتخفيف من آثار المجاعة التي عانت منها البلاد، حتى انسحبت معظم القوات الأمريكية من البلاد بحلول مايو من عام 1993 ، واستبدلت قوات الفرقة الموحدة بقوات حفظ السلام الدولية الثانية بالصومال في الرابع من مايو وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 837 والصادر في السادس والعشرين من مارس من نفس العام ، لكن رأى زعيم المؤتمر الصومالي الموحّد، الفريق محمد فرح عيديد، في قوات حفظ السلام الدولية تهديدا له ولسلطاته فأصدر الأوامر لميليشياته المسلحة بمهاجمة مواقع القوات الباكستانية العاملة بمقديشو ، مما أسفر عن إصابة نحو 80 فردا متعددي الجنسيات من قوات حفظ السلام، واستمر القتال حتى سقط 19 جنديا أمريكيا وجنديان باكستانيان، وآخر ماليزي صرعى من جانب قوات حفظ السلام، إضافة إلى قرابة

[10] انظر : محمد العجيل - الصومال .. الدولة العسكرية التي انتهت إلى خراب ــ تقرير بموقع " دوت مصر " على الرابط : http://www.dotmsr.com/ - مع البحث بالعنوان المذكور .

1000 فرد من الميليشيات الصومالية، "[11] الأمر الذي دفع إلى انسحاب القوات الدولية في 24 مارس من عام 1994م دون نجاح في إحلال نوع من الأمن والسلام والاستقرار .

وعندما أعلنت الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية في نيروبي عام 2004 ، كان دخولها لمقديشو أمرا صعبا، لذلك لجأت إلى تأسيس مقرها في بيدوة في بدايات عام 2006، حيث تأسس اتحاد إعادة السلام ومكافحة الإرهاب من أمراء الحرب العلمانيين في مقديشو ، والذين كان لهم دور كبير في زعزعة استقرار الصومال عبر أنشطة عديدة ، وذلك لمجابهة القوة المتنامية لاتحاد المحاكم الإسلامية[12] التي كانت تقوم بتطبيق الشريعة الإسلامية وتم تمويل هذه الحركة من جهاز مخابرات الولايات المتحدة الأمريكية مما أدي لتنامى الصراع في العاصمة الممزقة أصلا ، حيث استطاعت المحاكم الإسلامية بحلول يوليو من العام 2006 ، السيطرة على مقديشو وطرد اتحاد إعادة السلام ، وكذلك القضاء على أمراء الحروب ، لكن هذا الوضع أغرى إثيوبيا بالتدخل في الصومال، والتي كانت تدعم العلمانيين الصوماليين، بينما في المقابل حصلت المحاكم الإسلامية على دعم أرتيريّ، فأعلنت الجهاد ضد أثيوبيا التي سيطرت على محافظة جيدو المتاخمة لها، وتركزت قواتها حول بيدوة بدعم وتكليف أمريكي واضح لأثيوبيا واندلع القتال بين المحاكم الإسلامية من جهة والحكومة الفيدرالية والأثيوبيين من جهة أخرى ولكن المحاكم عانت من سلسلة من الهزائم في العديد من المعارك ثم تراجعت إلى مقديشو وهزمت نهائيا في معركة جوهر في السابع والعشرين من ديسمبر 2006 واستسلم بعض كبار قادتها بعد معركة جلب في 31 ديسمبر 2006[13]

وقد كان " تفشي ظاهرة الأفكار غير الوطنية في الصومال ، والتي لم تكن وليدة أو نتاج انهيار الدولة، بل وسيلة من وسائل الاستعمار الأوروبي والهيمنة الغربية ، سبباً من أسباب التداعيات العنيفة والاضطرابات المتكررة التي عانى ويعاني منها الصومال ، خاصة وأن نظام سياد بري سار على ذات المنوال، عقب إطاحته بأول حكومة وطنية 1960 – 1969م، وحدت شطري الصومال البريطاني والإيطالي، ووضعت دستوراً مدنيا طموحاً بمقاييس تلك الفترة، وخاضت حرباً 1963م، ضد إثيوبيا لتحرير الصومال الغربي، الأمر الذي

---

[11] المصدر السابق نفسه (بتصرف)

[12] برزت المحاكم الإسلامية كجهة بديلة لمؤسسات الدولة في مايو 2006، من قبل مجموعة من رجال الدين والعلماء، وذلك لحفظ الأمن والاستقرار في العاصمة مقديشيو، وأصبح نظام المحاكم الإسلامية هو نظام القضاء في الصومال ، وبدأت المحاكم في تقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وأصبحت أيضا تمثل دور الشرطة و استطاعت خلال ستة اشهر هي فترة سيطرتها ، أن تسد مسألة الفراغ الأمني والقانوني ، وأن تحد من نفوذ أمراء الحرب الأقوياء ، كما استطاعت حماية الضعفاء بعد الانهيار الكامل لدعائم الدولة . وكان على رأس المحاكم الإسلامية الشيخ شريف شيخ أحمد الذي أصبح رئيساً للصومال فيما بعد وكان يمثل التيار المعتدل داخلها في مقابل الشيخ طاهر عويس الذي يقود واحدة من المجموعتين المسلحتين داخل الاتحاد والذي تم اختياره رئيسا لمجلس شورى المحاكم. وكانت تهدف المحاكم الإسلامية إلى بسط القانون والنظام والعمل على غلبة العامل الديني الإسلامي على الولاء القبلي (انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 6)

[13] المصدر السابق نفسه (بتصرف)

أكسبها رضا واستحساناً من كافة فئات الشعب، الذي كان يتوق لوحدة الصومال الكبير الممزق "[14]

وبشكل إجمالي ، فإن إخفاق القوى السياسية الصومالية مراراً ، في إيجاد صيغة توافقية تتجاوز الأفكار والتصورات الريفية المتخلفة ، وتصون السيادة الإقليمية ، وتستعيد هيبة الدولة في فرض الأمن وسياة القانون، مردّه إلى الإرث السياسي العقيم ، الذي خلّفه محمد سياد بري ، بوأد حلم الديمقراطية في وقته الأمثل، وزعزعة الوحدة والتعايش بين المكونات الاجتماعية في البلاد، عندما اعتلى على السلطة بانقلاب عسكري 1969م ، مؤسساً نظاماً فرديا ديكتاتورياً قابضاً على جميع المهام التشريعية والتنفيذية في الدولة، ومستنداً إلى خلفيته القبلية، فضلا عن احتكار السلطة والثروة والنفوذ لأبناء قبيلته، رغم ادعائه للاشتراكية والتقدمية ، وهو النهج الفاشل في إدارة الدولة، الذي أدى إلى تململ وامتعاض شعبي ، ثم إلى حالة تالية من الاحتراب والاقتتال بين مكونات الصومال الاجتماعية.[15]

وتعد الفترة من العام 2009 إلى العام 2012 من أهم الفترات السياسية في تاريخ الصومال ، باعتبارها كانت الأقرب إلى الالتفاف الشعبي والتوحد الصومالي على أهداف وطنية خالصة ؛ فقد قام البرلمان الصومالي في 31 يناير/كانون الثاني 2009 بانتخاب " شريف شيخ أحمد "[16] رئيسا سابعاً للصومال ، مما مهد عبر شخصيته التوافقية ذات التوجه الوطني المعتدل ، لمواجهة العديد من مشكلات الداخل الصومالي ، وعلى رأسها مواجهة الهيمنة القبلية المزمنة التي طالما عصفت بالصومال وشعبه ، وكان من بين ما فعله الرئيس الجديد ، قيامه بحل ميليشيات المحاكم الإسلامية في يناير/كانون الثاني 2010 ، غير أنه لم يستطع مواصلة نهجه الإصلاحي في البلاد ؛ حيث دعاه الحزب الإسلامي ، في سبتمبر/أيلول 2010، إلى ترك السلطة ، في ظل سيطرة قوات الشباب المجاهدين على أجزاء مهمة من العاصمة مقديشو ، وعلى مناطق واسعة أخرى من الصومال ، فانتهت ولاية الرجل في رئاسة البلاد عام 2012 ؛ حيث تمخضت آخر انتخابات رئاسية جرت في العام ذاته عن فوز غير متوقع للرئيس الصومالي الحالي حسن شيخ محمود .[17]

---

[14] انظر : فكاك ناير ــ الحالة الصومالية وأطماع الجوار الإقليمي - تحليل سياسي بموقع " عنسبا " الإعلامي - على الرابط : http://arabic.rubansaba.com/articles/general-articles/2012-04-18-07-21-41.html. (بتصرف) .

[15] المصدر السابق نفسه (بتصرف) .

[16] ولد شيخ شريف شيخ أحمد في 25 يوليو/تموز 1964 في إحدى قرى منطقة مهداي على بعد 120 كيلومترا إلى الشمال الشرقي من العاصمة مقديشو، في أسرة غلب عليها التصوف ، وهو سياسي صومالي أسس المحاكم الإسلامية التي بسطت سيطرتها على البلاد قبل أن تطردها القوات الإثيوبية

[17] انظر : موسوعة الجزيرة نت ، شخصيات ، سياسيون - شيخ شريف شيخ أحمد ـــ على الرابط : http://www.aljazeera.net/encyclopedia مع البحث باسم الشخصية (بتصرف)

ثالثاً : ملامح النظام السياسي في الصومال :

يعد النظام السياسي الحالي في الصومال ، مصدراً من مصادر الصعوبات الرسمية على مستويات عدّة في البلاد ؛ " فعلى الرغم من أن الوظائف والمسؤوليات مفصولة عن بعضها بعضاً، إلاّ أن الصومال يواجه صعوبات كبيرة في حكم نفسه، تحت نظام تقاسم السلطة، كما في العديد من الحكومات الإفريقية، حيث يكون التصارع على السلطة بين الرؤساء ورؤساء الحكومات منتشراً على نحو كبير ؛ وفي الصومال، فإن الرئيس هو رأس الدولة، وتتضمن سلطاته تعيين رئيس الوزراء، ويعمل كقائد عام للقوات المسلحة، ومن سلطاته أيضا إعلان حالة الطوارئ أو الحرب، أمّا رئيس الوزراء فإنّه يترأس الحكومة، ويقود ويشرف على عمل الوزراء ، وعلى الرغم من أنّ الأنظمة في البلد معدة لتشجيع التعاون بين القبائل، إلا أنها لم تؤدِ حتى الآن إلى استقرار سياسي مستدام[18].

والمشكلة الحقيقية في الصومال غالباً ما ترتبط في الوقت الحالي بتلك العلاقة القائمة بين الرئيس ورئيس وزرائه ، حيث لا يساعد دستور البلاد على وضوح الاختصاصات بين الرجلين ، فينتهي الأمر إلى صدام يتبعه قيام البرلمان بسحب الثقة من الحكومة بناء على تدخل رئيس الجمهورية ، وهو ما حدث مرتين فعلياً وكاد يحدث في الثالثة ، فقط في عهد الرئيس الحالي حسن شيخ محمود "[19] ويمكن تفصيل هيكلية النظام السياسي الصومالي فيما يلي :

(1) **نظام الحكم** : جمهوري ديمقراطي فيدرالي

(2) **نظام الدولة** :

- **رئيس الجمهورية**[20] : هو رئيس الدولة ، وينتخب بالاقتراع السري في المجلس الوطني ، ولابد من أن يتوافر لانتخابه أغلبية ثلثي الأعضاء ، ويؤدي عند توليه مهام منصبه قسماً للولاء للدولة أمام المجلس الوطني . ويشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مسلماً من أب وأم من أصل صومالي ، وأن يكون له حق الانتخاب وألا تقل سنه عن خمس وأربعين سنة. ومدة رئاسة رئيس

---

[18] حسن شيخ محمود هو أول رئيس يتم انتخابه داخل حدود الصومال، منذ اندلاع الحرب الأهلية، وثامن رئيس للصومال منذ استقلالها عام 1960. وهو أكاديمي وناشط مدني وسياسي، عمل موظفاً لدى عدد من المنظمات الدولية والوطنية في مجالات السلام والتنمية، وتولى رئاسة جامعة سيمد في مقديشو لمدة عشرة سنوات، هو رئيس حزب السلام والتنمية، وله صلات وعلاقات واسعة مع القوى الوطنية بمختلف شرائحها، ويحظى بتأييد الإسلاميين المعتدلين (انظر : الجزيرة نت، الصومال: آفاق الوضع السياسي في ضوء الاستحقاق الرئاسي على الرابط : http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012813830459454.htm–)

[19] انظر : حسن عبده حسن ـ نظام الحكم في الصومال فشل في تحقيق استقرار سياسي ـ تقرير مترجم عن " فورين بوليسي إن فوكس " ـــ موقع صحيفة " الإمارات اليوم " ـــ على الرابط : http://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-1.628436-03-12-2013translation/ (بتصرف)

[20] تم إشغال منصب الرئاسة في الصومال على النحو التالي : محمد سياد بري : من 21 اكتوبر 1969 إلى 27 يناير 1991 ــ علي مهدي محمد : من يناير 1991 إلى نوفمبر 1995 ـ حرب أهلية بدون سلطة : من 22 ديسمبر 1995 إلى 27 أغسطس 2000 ــ عبد القاسم صلاد حسن : من 27 أغسطس 2000 إلى 14 اكتوبر 2004 ــ عبدالله يوسف أحمد : من 14 اكتوبر 2004 إلى 29 ديسمبر 2008 ــ عدن محمد نور مادوبي (بالنيابة) : من 29 ديسمبر 2008 إلى 31 يناير 2009 ــ شريف شيخ أحمد : من 31 يناير 2009 إلى سبتمبر 2012 ــ حسن شيخ محمود : من سبتمبر 2012 وحتى الآن (انظر : معلومات عن جمهورية الصومال ــ موسوعة المعلومات اعلم ـ على الرابط التالي : http://www.e3lm.com/ ـ بتصرف) .

الجمهورية ست سنوات ، ولا يجوز تجديد انتخاب الرئيس إلا لمرة واحدة فقط .[21]

- **السلطة التنفيذية** : تتولى الحكومة السلطة التنفيذية للدولة ، وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء والوزراء ، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعزله ويعين الوزراء ويعزلهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء .[22]
- **السلطة التشريعية** : المجلس الوطني هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية ، ويتشكل هذا المجلس من أعضاء يختارهم الشعب عن طريق الانتخاب العام الحر المباشر والسري ، ويحدد القانون عدد الأعضاء كما ينظم طريقة الانتخاب ، وكل مواطن صومالي له حق التصويت ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ميلادية وقت الانتخاب . ويتم انتخاب المجلس الوطني لمدة خمس سنوات تبدأ من يوم إعلان نتائج الانتخابات ، بحيث يجتمع المجلس الجديد لأول مرة خلال الثلاثين يوماً التالية لإعلان نتائج الانتخابات، ولرئيس الجمهورية حق حل المجلس الوطني قبل نهاية مدته إذا وجد أن المجلس غير قادر على أداء وظائفه أو كان يؤديها بطريقة مسيئة ، ولا يجور حل المجلس خلال السنة الأولى من مدته أو خلال السنة الأخيرة لرياسة رئيس الجمهورية .[23]
- **السلطة القضائية** : الوظيفة القضائية في الصومال يتولاها القضاء ، والسلطة القضائية في البلاد مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ، والمحكمة العليا الصومالية هي أعلى هيئة قضائية في الجمهورية ولها السلطة القضائية على كل أقاليم الدولة .[24] وفيما يتعلق بالنظام القانوني ، فلا يوجد نظام وطني ، وإنما خليط من القانون الإنجليزي العام ، والقانون الإيطالي ، والشريعة الإسلامية ، والعرف الصومالي ، وتقبل الصومال السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية بتحفظات ، وليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.[25]
- **الأحزاب السياسية وجماعات الضغط** : كان قد تم تطبيق تجميد الأحزاب وسياسة التعددية حتى انهيار الحكومة العسكرية عام 1991 بواسطة الجبهات المسلّحة، ليدخل الصومال إلى مرحلة حروب أهلية وانهيار للبنى التحتية

---

[21] انظر : الصومال ـ موقع " حماسنا " على الرابط : http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm .
[22] المصدر السابق نفسه
[23] المصدر السابق نفسه
[24] المصدر السابق نفسه
[25] انظر : الصومال ـــ النظام السياسي ـــ موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية ـ على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Somalia/Sec04.doc_cvt.htm

والانقسامات العشائرية، ومن ثم سعى المجتمع الدولي والأمم المتحدة منذ انهيار الحكومة الصومالية ، إلى إجراء مصالحة بين الأطراف المتصارعة، وتحقيق السلام، وبناء الحكومة الصومالية. ولم تتح الفرصة لنظام تعدد الأحزاب حتى أعلن الرئيس الحالي حسن شيخ محمود عن عزمه تهيئة الأجواء لنظام تعدد الأحزاب، وأنه سوف يتم تسجيل الأحزاب ليتم أول انتخابات تخوضها الأحزاب في الفترة الرئاسية القادمة 2016.[26] وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة تشكيل الأحزاب السياسية في الصومال ، قد بدأت تتنامى فعلياً في الداخل الصومالي ؛ ففي 18 أبريل 2011م تم تأسيس حزب السلام والتنمية على يد مجموعة من الأكاديميين ومسؤولي لجنة مسلمي إفريقيا في الصومال، ورأسَ الحزب بروفيسور حسن شيخ محمود رئيس الصومال الحالي، ويضم في عضويته أعضاء من حركة الإصلاح – جناح الدم الجديد، وكوادر مستقلة، ويسعى الحزب – حسب رؤيته – إلى تحقيق الوحدة الصومالية والسلام الدائم في أرجاء البلاد التي أنهكتها الصراعات المسلحة ، وفي أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2012م دشن هذا الحزب أول حملة انتخابية في مقديشو، ومثَّل فوز مرشح الحزب حسن شيخ محمود بالرئاسة في العاشر من سبتمبر 2012م مفاجأة كبيرة لقادة الحزب وأتباعهم، وقد فتحت تجربة حزب السلام والتنمية – هذه – شهية الكيانات والمجموعات الأخرى؛ حيث أعلن في فبراير 2014م عن تشكيل "حزب الوحدة الوطنية" برئاسة الدكتور عبد الرحمن باديو، القيادي البارز في جناح الدم القديم لحركة الإصلاح ذات التوجه الإخواني ، كما ظهر مؤخراً "حزب السلام والديمقراطية" برئاسة السياسي عبد الله شيخ حسن، و"حزب الأمة" برئاسة السياسي زكريا حاج محمود، و"حزب الجمهورية" برئاسة علي محمد نوح تِماجِلَغْ، و"حزب الشعب" برئاسة سعيد عيسى محمد ، وكذلك "حزب العدالة الاجتماعية" برئاسة محمود أحمد ترْسَنْ عمدة العاصمة مقديشو السابق، و "حزب دَلْجِر" برئاسة حسن معلم محمود الذي يُعتبر الواجهة السياسية لحركة التجمع الإسلامي المعروفة محليا بآل الشيخ، ويبدو أن الساحة مرشحة لإنشاء مزيد من الأحزاب السياسية في ظل غياب قانون الأحزاب المنتظر مصادقته من قبل البرلمان

[26] انظر : الاحزاب السياسية الصومالية .. التاريخ والواقع والدور المأمول ــ تقرير مركز مقديشيو للدراسات ت على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور .

الصومالي في الفترة القريبة القادمة، ولعل ذلك القانون يأتي بقيود وشروط تضع حدا لهذه الأعداد المتزايدة لأسباب كثيرة[27].

- **الدستور في الصومال**: صدرت النسخة الرسمية من الدستور الصومالي في تموز / يوليو 1960 ، وقد شهد هذا الدستور بعض التعديلات لاحقاً ، حتى جاء الأول من أغسطس 2012، عندما وضعت مسوّدة جديدة للدستور ، وعقد مرتمر لشيوخ القبائل لاختيار مجلس تأسيسي يناقش المسودة الدستورية ويجيزها. ، وبالفعل أقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد للبلاد بأغلبية مطلقة، إذ صوت 621 عضوا لصالح المشروع، مقابل 13 صوتا معارضا، وتغيب 11 عضوا عن التصويت ، وفي 20 أغسطس 2012، قامت الجمعية التأسيسية باختيار مائتي عضو من بين 275 عضوا، وفقا للمحاصصة القبلية، حيث عقد البرلمان أولى جلساته في مطار مقديشو تحت إجراءات أمنية مشددة ، وفي 10 سبتمبر اختار أعضاء البرلمان حسن شيخ محمود من بين 24 مرشحاً كان من بينهم الرئيس المنتهية ولايته شريف شيخ أحمد. لينهي هذا التصويت اثنى عشر عاماً من المرحلة الانتقالية في البلاد .[28]

رابعاً : التحديات والإشكالات السياسية الراهنة في الصومال :

" دخلت الدولة الصومالية مرحلة جديدة بعد وصول الرئيس الصومالي الجديد "حسن الشيخ محمود" إلى سدة الحكم في سبتمبر 2012 كأول رئيس منتخب للبلاد منذ أربعين عاما ، واختياره رئيس الحكومة "عبدي فارح شردون سعيد" الذي أعلن بدوره عن تشكيلته الوزارية التي تتشكل من عشرة وزراء، من بينهم عنصران نسائيان في وزارتي الخارجية والتنمية والشئون الاجتماعية. وبذلك دخلت الصومال مرحلة الشرعية الدستورية والقانونية لتواجه تركة ثقيلة من التحديات لدولة مزقتها الصراعاتُ الداخلية، والحروب الأهلية، والنزاعات الانفصالية لسنوات طويلة، على نحو أدى لانفصال بعض أقاليمها، وأنهكتها الأزمات الاقتصادية، ودمرتها الكوارث الطبيعية، إلى أن وصلت إلى قمة هرم الدول الفاشلة على مستوى العالم وفقاً للتقارير الدولية "[29] وفور انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود، قام بإعلان برنامجه السياسي ذي الأركان الست، والذي تضمن إعادة الأمن والاستقرار وإصلاح القضاء ومحاربة الفساد وبناء المؤسسات المالية وإقامة الحكم الرشيد وتوفير الخدمات

---

[27] انظر : تزايد إنشاء الأحزاب السياسية في مقديشو ـــ تقرير خبري بموقع شبكة الشاهد ـــ على الرابط : http://arabic.alshahid.net/news/119343 .

[28] انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 7

[29] المصدر السابق نفسه ـ ص 11 ، نقلاً عن : محمد إبراهيم عبدي عبد الله "مشكلة الصومال الغربي وآثرها على العلاقات العربية الأفريقية (1960-1988) القاهرة:دار الفكر العربي، 2010.ص175.

الصحية والتعليمية، ومنذ ذلك الحين ، وهو يواجه تحديات جسيمة وإخفاقات متكررة ، وعلى جبهات متعددة[30] .

ويمكن إجمال التحديات والإشكالات السياسية التي تواجه النظام السياسي الحالي في الصومال داخلياً وخارجياً ، في النقاط التالية :

(أ) تحديات داخلية :

(1) **تحديات بناء الدولة وإعادة الإعمار** : يواجه الرئيس الحالي ، تحدياً كبيراً يتمثل في صعوبة إحياء البنية التحتية للصومال ، والتي انهار معظمها ، بانهيار الدولة المركزية في الصومال عام 1991، الأمر الذي تعاني معه البلاد العديد من المآسي والمعوقات، حيث لا أمن ولا استقرار ، بل مجاعة وجفاف وهجرة متزايدة للخارج من أجل البحث عن فرص أفضل خارج الوطن، نظراً لانتشار البطالة والفقر، ونتيجة لعدم توافر جهة عليا تفرض احترام القانون ، لذا يحاول الرئيس الحالي كسر شوكة حركة الشباب المجاهدين من أجل الاستيلاء على أكثر مناطق ممكنة لفرض سلطة الدولة ، غير أن سوء الأحوال المعيشية يعد حملاً ثقيلاً على كاهل الرئيس الصومالي ؛ حيث إن عدم توزيع الغذاء بإنتظام وقلة الفاعلين الذين يقدمون المعونات للأسر النازحة وعدم وجود مصدر دخل ثابت لهذه الأسر ، يهدد بتداعيات مجتمعية قد تعصف بالنظام الحالي ، خاصة وأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" أفادت بأن الصومال يضم أعلى معدلات سوء التغذية في العالم ؛ حيث يصل عدد الأطفال الذين يصابون بسوء التغذية الحاد في البلاد إلى 300 ألف طفل سنوياً [31]

(2) **صدامات مؤسسة الرئاسة** : لا تزال تظهر من حين إلى آخر ، بعض الصدامات بين الرئيس حسن شيخ محمود ، وبعض الشخصيات من رؤساء الحكومة الفيدرالية ، وهو ما ينذر بوجود صراع سياسي ما داخل أروقة الحكم بالبلاد ؛ ففي خلال عامين فقط من بداية حكم شيخ محمود ، حدث صدامان ؛ الأول مع رئيس مجلس الوزراء " عبدي فارح شردون " ، وانتهى بتصويت البرلمان بأغلبية مريحة أطاحت بحكومة شردون في نوفمبر 2013 ، بينما كان الصدام الثاني محتدماً بين الرئيس وبين رئيس الوزراء التالي " عبد الولي شيخ أحمد " بسبب بعض الصلاحيات والتعيينات التي قام بها عبد

---

[30] انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ــ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

[31] انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص ص 11 ، 12 (بتصرف)

الـولي ، وقيامـه بعـزل حلفـاء مقـربين للـرئيس، لينتهي هـذا الصـدام بسـحب البرلمـان ثقتـه في حكومـة رئـيس الـوزراء مطلـع شـهر ديسـمبر 2014 ، ليقـوم الـرئيس بتكليـف سـفير الصـومال لـدى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة " عمـر عبـد الرشـيد شـرماركي " بتشـكيل حكومـة توافقيـة تحظى بقبـول جميـع الأطـراف السياسـية ومختلـف مكوّنـات المجتمـع الصـومالي ، غير أن التجـارب المتكـررة للعلاقات المتأزمة بين الرئيس ورئيسى الوزراء السابقين ، تشي بإمكانية تكرار ها مجدداً ، ومن ثم ، يبقى احتمال دخول الصومال في صراعات سياسية تعصفت بالإنجازات الحكومية القليلة ، أمراً وارداً ، بسبب صدامات الرئيس الحالي[32]

(3) **<u>مطالبات الانفصال والفيدرالية</u>** : يواجه الرئيس والحكومة الجديدة تحديًا آخر متعلقا بالحفاظ على وحدة الأراضي الصومالية، ومحاولة إعادة توحيدها مرة أخرى بعدما مزقتها الحرب الأهلية في أوائل التسعينيات ، ولهذا وجه الرئيس الصومالي في خطابه الأول رسالة طمأنة للانفصاليين في "صومال لاند "[33] مفادها أن الوحدة لن تكون إجبارية، وأنه يسعى في الوقت ذاته للحفاظ على استقرار البلاد.[34]، و لا تزال المفاوضات بين الحكومة الصومالية وإدارة أرض الصـومال الانفصـالية تـراوح مكانهـا ، بسـبب تبـادل الاتهامـات حـول أعضاء الوفد الممثل للحكومة الفيدرالية، كما أنه لا تزال هناك خلافات بين ولاية بونت لاند وبين الرئيس حسن شيخ محمود حول قضايا عديدة من بينها اقتسـام الثروات والمنح الدولية المالية والتعليمة والموقـف من إدارة وسـط الصومال، يضاف إلى كل ذلك إخفاق الرئيس الصومالي ، في إنهاء الخلافات السياسـية بين الأطراف المتصـارعة حـول تشـكيل إدارة محلية لمناطق وسـط الصومال (جنوب مدغ ومحافظة غلغدود)، الأمر الذي يمثل تحدياً إضافياً يضاف إلى كل التحديات السابقة .[35] ومن جهة أخرى ، فإن نظام الفيدرالية " يحتاج إلى عناية عاجلة ؛ فقد اعتمد الصومال النظام الفيدرالي قبل أكثر من 10 سنوات، ولكن حجم سوء فهم هذا النظام من قبل كل من صنّاع

---

[32] انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ــ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات - على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

[33] أرض الصومال هي منطقة تقع في شمال الصومال، أعلنت انفصالها عام 1991؛ حيث أسست مؤسساتها الديمقراطية المستقلة، وتتمتع بقدر من الاستقرار السياسي والأمني، وتسعى في الوقت الحالي للحصول على اعتراف دولي على غرار دولة جنوب السودان (انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 13)

[34] انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 12 (بتصرف)

[35] انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ــ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات - على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

القرار والجمهور أمر يبعث على الدهشة ؛ حيث أدى كل من انعدام الثقة العميق بين العشائر والضغوط الخارجية إلى اعتماد نظام اتحادي للصومال، ولكن لا الدستور المؤقت ولا القوانين اللاحقة أوضحت نوع الفيدرالية المطبقة في البلاد، وهناك غموض في الدستور وعدم وضوح بين النخبة دفعا بمختلف الأطراف الفاعلة في البلاد لتفسير الدستور بالطريقة التي يراها كلٌّ ملائمة ؛ بحيث أصبحت الولايات الأعضاء في الفيدرالية الناشئة تسعى إلى تطبيق أضعف شكل من أشكال الفيدرالية، والمعروف باسم الكونفيدرالية ، الأمر الذي يؤدي بحسب هذا النموذج، إلى تراكم السلطة في نهاية المطاف بيد الولايات الأعضاء على حساب الحكومة المركزية، التي تنحصر مهمتها فقط في تنسيق المصالح الاتحادية "[36]

(4) **احتواء الجماعات الصومالية المسلحة** : تعتبر قضية احتواء الجماعات الصومالية المسلحة أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الصومالية الجديدة، لا سيما حركة الشباب المجاهدين[37] . وما يزيد من صعوبة هذا التحدي أن جماعة أهل السنة والجماعة، وهي جماعة مسلحة أخرى ولكن موالية للحكومة – أو بالأحرى لا تعتبر الحكومة عدوّا - وتعتبر حركة شباب المجاهدين ألد أعدائها؛ قد أعلنت دعمها المباشر لحسن شيخ محمود ما دام لن يسعى للتواصل مع حركة شباب المجاهدين ، وهو ما يعني أن الجماعات المسلحة المختلفة يبدو أنها قد وضعت شروطا مسبقة ومتعارضة لعملية المصالحة، الأمر الذي يضع الشيخ محمود ورئيس حكومته في مأزق كبير، وهو ما انعكس في محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس بعد ساعات قليلة من تنصيبه، ولكن يبدو أنه قد وضع ملف احتواء تلك الجماعات ضمن قائمة أولوياته، وهو ما تجلى في خطاب تنصيبه، الذي أكد فيه إمكانية بقاء أعضاء حركة الشباب المجاهدين الصوماليين في البلاد، وترك السلاح.[38]

(5) **التوعية ومفهوم الدولة** : من أكبر التحديات التي يمكن أن يواجهها رئيس دولة ، هو كون المحكومين في منأى عن ممارسة المفاهيم السياسية المرتبطة

---

[36] انظر : عبد الرحمن يوسف علي ــ الصومال: تقدم غير مقنع - تقرير موقع الجزيرة للدراسات - على الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/375938938228210241122014.html. (بتصرف)

[37] هي جماعة مسلحة تنتمي للمدرسة السلفية الجهادية، حيث تهدف لإقامة دولة إسلامية، وتعتبر أقوى فصيل سياسي مسلح منذ هزيمة المحاكم الإسلامية على يد مسلحي الحكومة، إذ يقدر عدد أعضائها ما بين ثلاثة وسبعة آلاف مقاتل، وتفرض الحركة سيطرتها على بعض المناطق في جنوب ومنتصف البلاد ، وبعض المقرات الحكومية على رأسها مقر البرلمان الصومالي المؤقت، وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى، ذلك فضلا عن كونها تتمتع بقدر كبير من التأييد الشعبي، نظرا لدورها الكبير في مقاومة القوات الإثيوبية في الصومال (انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 12)

[38] انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 13 (بتصرف يسير)

بمفهوم الدولة ، وهذا هو ما يواجهه الرئيس الصومالي الحالي ؛ إذ أن المجتمع الصومالي " لم يدرك بعد فكرة مفهوم الدولة وماهية الحكومة وماهية المواطنة، وهي إشكاليات مردها إلى الماضي حيث إن المجتمع الصومالي كان بدويا يترحل من البقعة الجافة إلى البقعة التي يجد فيها الكلأ والماء، لذلك لم يكن الفكر الصومالي يتجاوز الإبل وشبكة القبيلة ، وعندما تحول إلى مجتمع مدني يمارس الديقراطية كانت قفزة نوعية غير محسوبة ، حتى أن القيادات السياسية تنتمي بدورها إلى هذا المجتمع و تعاني من نفس الإشكالية في مفهوم الدولة، وهي قيادات ليس لديها رؤية واضحة تجاه التنمية وتجاه تطوير النظام الحكومي، وشكل نظام الحكم المناسب للصومال والذي يحترم التنوع القبلي ويخلق العدالة والمساواة بين أطياف الشعب ، وكل هذا يمثل تحدياً للحاكم بكل تأكيد "[39]

(6) **<u>مواجهة الفساد</u>**: ومن جهة أخرى ، تعد تحديات مواجهة الفساد في الصومال ، واحدة من الإشكالات التي تواجه النظام الحالي ؛ خاصة وأن " الفساد يأكل هذه الحكومة وهي حية، ولم يحاسَب أحد على سرقة الأموال العامة، رغم أن الصومال يحتل باستمرار قمة مؤشر الشفافية الدولية كأكثر الدول فساداً "[40] وقد سبق وأن استقالت إحدى محافظات البنك المركزي في الصومال ، بعد سبعة أسابيع فقط من تعيينها، مستشهدة بالفساد المستشري كسبب لرحيلها المفاجيء .[41]

<u>(ب) تحديات خارجية :</u>

لعبت الدول المجاورة للصومال دورًا محوريًا في تشكيل التفاعلات الداخلية للبلاد منذ الحرب الأهلية عام 1991 ، وكانت إثيوبيا وكينيا وجيبوتي تعتبر الصومال تاريخيًا جزءًا من مسرح عملياتها ، ومنذ عام 2007، حين ساهمت أوغندا بأكبر وحدة ضمن قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي، انضمت هذه الدولة ـ التي لا تشترك في الحدود مع الصومال ـ إلى هذا النادي بقوة ، بحيث أصبحت هذه الدول الأربع تساهم حاليًا بوحدات في قوات الاتحاد الإفريقي، وعلى الرغم من أنها غالبًا ما تتصرف وكأنها جبهة موحدة، إلا أن لكل منها مصلحتها

---

[39] المصدر السابق نفسه ـ ص 15 (بتصرف)

[40] انظر : عبد الرحمن يوسف علي ــ الصومال: تقدم غير مقنع ـ تقرير موقع الجزيرة للدراسات ـ على الرابط : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/20141221022289383750.html ، نقلاً عن : "أفغانستان والصومال وكوريا الشمالية تتصدران مؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم"، ديسمبر 2013- وكالة الأنباء الفرنسية (http://sg.news.yahoo.com/afghanistan-n-korea-somalia-top-world-graft-index-052842893.html)

[41] المصدر السابق نفسه ، نقلاً عن : محافظ بنك الصومال المركزي تستقيل بسبب قلقها من الفساد" نوفمبر 2013 http://www.voanews.com/content/somali-central-bank-chief-quits-over-graft-concerns/1783161.html (بتصرف) .

الخاصة في الصومال ، وهو ما يمثل العبء السياسي الأكبر لدى نظام الرئيس " حسن شيخ محمود " .[42]

ويمكن رصد ملامح التحديات الخارجية التي تمثلها هذه الدول وغيرها ، في النقاط التالية :

(1) **التحدي الإثيوبي** : باعتبارها قوة إقليمية، ظلّت إثيوبيا خصمًا لدودًا للصومال منذ خاض البلدان نزاعًا حدوديًا عام 1964 ثم في عام 1977 ، وكان الهدف الاستراتيجي لإثيوبيا إضعاف الدولة الصومالية ، وحالما انهارت الدولة في عام 1991، كانت السياسة الخارجية لإثيوبيا تجاه الصومال تتمثل ـ ولا تزال ـ في منع عودة حكومة مركزية قوية هناك، وبالتالي قامت أديس أبابا بدعم مختلف الجماعات المسلحة، وكانت من كبار مؤيدي فكرة "الصومال الفيدرالية" ؛ لذلك تحافظ إثيوبيا حالياً ، على علاقات دافئة مع الجماعات المتناحرة في الصومال، مثل أرض الصومال وبونتلاند ، هذا بالإضافة لهدف إثيوبي آخر ، هو إعادة توجيه الصومال للخروج من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ليعتنق هوية إفريقية أكبر كعضو في إيغاد ، وإلى حد ما، نجحت إثيوبيا في كل من هذه المساعي .[43]

(2) **التحدي الكيني** : تتشابه كينيا مع إثيوبيا في بعض النواحي، وتختلف عنها في نواح أخرى؛ فبعد أن فقدت إلى حد ما اهتمامها بالصومال منذ ما يقرب من 20 عامًا، استأنفت كينيا تدخلاتها في شؤون الجارة ابتداءً من العام 2010 بعد سلسلة من الهجمات داخل كينيا نفذتها حركة الشباب ، حيث وضعت كينيا استراتيجية جديدة لإنشاء منطقة عازلة داخل الصومال بهدف حماية المجتمعات الساحلية في كينيا، وهو أمر حيوي بالنسبة لقطاع السياحة فيها .[44] وفي سبتمبر/أيلول 2012، تصرفت كينيا منفردة واحتلت مدينة كيسمايو من حركة الشباب، ولم تسعَ إلى عضوية قوات حفظ السلام إلا بعد أن حصلت على "منطقة عازلة" بالقرب من حدودها ، وبعد فترة وجيزة، ضغطت كينيا لتشكيل ولاية "أرض جوبا" في محاولة لخلق منطقة صومالية صديقة تكون تحت حمايتها بالقرب من حدودها ، ثم بعد شهور من الصراع، لم يتقدم مشروع أرض جوبا وفقًا للخطة؛ حيث غلبت إثيوبيا بدهائها كينيا في النهاية وسرقت منها مشروعها وتمت تسوية الخلاف حول أرض جوبا في أديس أبابا ، وحالياً ، لا تزال كينيا تحتفظ بأكثر من 4000 من قواتها في كيسمايو وحولها، وتحافظ على ممر مفتوح على طول الطريق إلى حدودها[45].

---

[42] المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير) .

[43] المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير) .

[44] المصدر السابق نفسه ، نقلاً عن : "قوات حفظ السلام الكينية متهمة بإقامة منطقة عازلة داخل الصومال"، يونيو 2013 http://www.csmonitor.com/World/Africa/2013/0705/Kenyan-peacekeepers-accused-of-creating-buffer-state-inside-Somalia (بتصرف) .

[45] المصدر السابق نفسه .

(3) **الوضع الجيبوتي والتحدّي الأوغندي**: تختلف جيبوتي نوعيًا عن كل من إثيوبيا وكينيا؛ فهذا البلد الصغير الذي يقطنه حوالي نصف مليون نسمة فقط ويحكمه العِرق الصومالي؛ قد فعل ما في وسعه لإحياء الدولة الصومالية على مر السنين؛ فقد نظّم مؤتمرين تاريخيين للمصالحة نجم عنهما الحكومتان الانتقاليتان في عامي 2000 و2009 ، ومن الناحية الاستراتيجية، تكسب جيبوتي أكثر من انتعاش الصومال، الشقيقة الكبرى والأكبر ، كما أنه في غياب الدولة الصومالية القوية في القرن الإفريقي، تقع جيبوتي تحت هيمنة إثيوبيا وبلطجة إريتريا .[46] أما دور أوغندا في الصومال فهو فريد من نوعه؛ إذ ليس لكمبالا مصلحة واضحة في الصومال كما لا تشترك معها بحدود، ولا توجد علاقات تاريخية بين البلدين، ولكن كقوة إقليمية متنامية تزداد حزمًا وتحديًا لهيمنة إثيوبيا، فإن أوغندا ترى في الصومال مسرحًا مثاليًا للعمليات يمكن من خلاله تعزيز مكانتها ؛ حيث استخدمت أوغندا بذكاء دورها في حفظ السلام لممارسة الضغط على الدول الغربية لتأمين التنازلات؛ فعندما اتهمت لجنة تابعة للأمم المتحدة أوغندا بدعم متمردي (إم 23) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هددت كمبالا بسحب قواتها من الصومال ، وترك حركة الشباب تسيطر على الوضع ، إذا لم يتم إلغاء التقرير، وتحت ضغط من الولايات المتحدة، منع مجلس الأمن نشر النتائج التي توصل إليها التقرير[47].

(4) **القوى الخارجية**: ترجع أزمات الصومال السياسية في مجملها إلى تدخلات القوى الغربية في الخارج ، بحيث " باتت الساحة الصومالية بمثابة شطرنج تتلاعب بها قوى إقليمية وأخرى دولية بأجندات مختلفة ومتباينة ، الأمر الذي جعل الصوماليين في حيرة من أمرهم ، نظراً لعلمهم بأن القوى الخارجية هي اللاعب الأساسي في توجيه المشهد الصومالي نحو الفوضى وعدم الأمن والاستقرار، حتى أن معظم المهتمين بل والمشاركين في الشأن السياسي من خارج مؤسسات الحكم الانتقالي بالصومال ، أصبحوا مقتنعين بأن العملية السياسية برمتها مطبوخة في الخارج ، ولذا يعد تدخل القوى الخارجية هو من قبيل التحديات الدائمة التي تواجه الرئيس الحالي ، وكذلك أى رئيس محتمل قادم للصومال.[48] ولعل المحاولات الروسية الأحدث على الساحة الصومالية ، والتي تمثلت في افتتاح السفارة الروسية في الصومال مؤخراً ، بالتزامن مع تقارب أمريكي روسي في كثير من ملفات السياسة الدولية ، يؤكد مجدداً على طبيعة الصراع الغربي الدائر حول الكعكة الصومالية ذات البعد الاستراتيجي المغري .[49]

---

[46] المصدر السابق نفسه

[47] المصدر السابق نفسه ، نقلاً عن : " أوغندا تهدد بسحب قواتها من الصومال"، نوفمبر 2012 ـــ http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-20187369 (بتصرف يسير)

[48] انظر : كمال الدين شيخ محمد عرب ــ ساسة الصومال والصراعات المفتوحة ــ تقرير الجزيرة نت ــ على الرابط : http://www.aljazeera.net/portal ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير) .

[49] انظر : الروس في الصومال .. دلالات التوقيت ــ تقرير بموقع مركز مقديشيو للدراسات - على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

خامساً : مستقبل الأوضاع السياسية في الصومال :

لاشك أن الصومال بدأ يتعافى من آثار الحرب الأهليّة التي دمّرت كلّ المرافق الحيّوية ؛ حيث طفقت الحكومة الفيدراليّة تسترجع تدريجيا الكثير من ثقلها الدبلوماسيّ.[50] ووفقاً لآخر المستجدات السياسية على الساحة الصومالية، فإنه من المتوقع بعد إعلان رئيس الوزراء الصومالي "عمر عبد الرشيد علي شارماركي"[51] ، عن تشكيلته الحكومية الجديدة ، والتي ضمت 20 وزيرًا معظمهم لم يشاركوا في حكومات سابقة وغير مقربين من الرئيس "حسن الشيخ محمود" الذي جرت العادة على أن تعطى معظم الوزارات لشخصيات سياسية مقربة منه ، وهو التشكيل الذي تم التوصل إليه بالتشاور بين الرئيس الصومالي ورئاسة البرلمان وعدد من النواب من مختلف الشرائح، من المتوقع أن يحدث ذلك نوعاً من الانفراجة السياسية في الصومال نحو المزيد من تعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف ، خاصة وأن وزراء التشكيلة الحكومية الجديدة ، يتمتعون ـ وفق تأكيدات شارماركي ـ بكفاءة و قدرة تؤهلهم للمساهمة في تحقيق رؤية 2016 المتطلعة إلى منح الصومال استقراراً سياسياً يعزز الأمن ويساهم في تنمية الاقتصاد، كما أنهم غير متورطين في الخلافات السياسية القائمة .[52] وقد قام مجلس الأمن الدولي مؤخرا بمناقشة تطورات الوضع في الصومال ، بمشاركة الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ؛ حيث استعرض الممثل الخاص للأمين العام في الصومال ، مايكل كيتينغ ، أمام المجلس ، التقدم المحرز في العملية الانتخابية ، مشدداً على ضرورة إكمالها في عام 2016 استعداداً لانتخابات عام 2020 المقرر فيها إجراء تصويت شعبي مباشر، الأمر الذي يعني دعماً قادماً ومستمراً للمسار الديمقراطي في الصومال .[53]

وفي حال صدقت الالتزامات الرسمية الخاصة التي صدرت مؤخراً عن الرئيس حسن شيخ محمود ، فإن الصومال سيخطو خطوات واثقة نحو المزيد من الاستقرار، شريطة الانتباه لمعطيات الأخطار الأمنية ، وتدخلات الجماعات المسلحة ، وأيضاً شريطة التزام أطراف اللعبة السياسية بالنزاهة والموضوعية والعمل على المصالح الوطنية العليا للبلاد، وليس المصالح ذات الاعتبارات القبلية ؛ فقد " تعهّد الرئيس الصومالي ، بإجراء

---

[50] المصدر السابق نفسه (بتصرف) .

[51] عمر عبد الرشيد شرماركي ولد عام١٩٦٠ في مقديشو، وهو نجل الرئيس الصومالي الثاني بعد الإستقلال، عمر عبد الرشيد شرماركي، وتخرج في كلية الإقتصاد بالجامعة الوطنية الصومالية العام ١٩٨٤، كما نال شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة كارلتون في أوتاوا بكندا عام ٢٠٠٠، ويحمل الجنسبة الكندية. وبعد انتخاب شيخ شريف شيخ أحمد، رئيسا للبلاد، عام ٢٠٠٩ عين شرماركي رئيسا للوزراء، لكنه وبعد نحو عام ونصف قدم استقالته، إثر خلاف مع الرئيس شيخ شريف. (انظر : الرئيس يعين عمر عبد الرشيد رئيسا للوزراء ــ مركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور) .

[52] انظر : الصومال تعلن حكومتها الجديدة بعد زيارة أردوغان ـــ تقرير خبري بموقع ن بوست ـ على الرابط : http://www.noonpost.net/content/5188 (بتصرف)

[53] انظر : مجلس الأمن الدولي يبحث الوضع في الصومال ـ صحيفة الجزيرة ـــ على الرابط : http://www.al-jazirah.com/2016/20160421/du6.htm. (بتصرف)

الانتخابات الرئاسية في موعدها في أغسطس/آب المقبل 2016 تاريخ انتهاء ولايته الحالية ، مصرحاً بأنه لا يهمه من ستأتي به هذه الانتخابات، وبأن المهم أن تُجرى بطريقة ديموقراطية ، مؤكداً تعهّده بترسيخ تداول السلطة عبر الخيارات الديمقراطية، وبأن العملية السياسية في الصومال ستسير في الخط الديمقراطي، الذي انطلق عقب تداول السلطة منذ العام 2012، معتبرا أن إجراء العملية الانتخابية المقبلة سيكون "تحولا كبيرا" في المسار الديمقراطي التي انتهجته الحكومة "[54] .

ورغم أن الموعد الدقيق لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في الصومال ، لم يتحدد بعد ، إلا أنّ ممثلي الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية في الصومال ، اتفقوا على أن تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة على نفس منوال الانتخابات التي أجريت في العام 2012، في ظل استحالة إجراء انتخابات بنظام الاقتراع المباشر، نظرا للمخاوف الأمنية ، ويأتي ذلك رغم وعد سابق من الرئيس الصومالي بإجراء انتخابات تشريعية بنظام الاقتراع المباشر لأول مرة منذ نحو 40 عاما، إلا أن معوقات عديدة تحول دون ذلك، بينها البنية التحتية غير الملائمة لإجراء الانتخابات، والمخاوف الأمنية، والتأخر في صياغة دستور جديد، وإجراءات تسجيل الناخبين.[55]

<u>وبشكل</u> عام " يعتبر عامل الزمن واحدا من أهم التحديات والمعضلات التي تواجه الرئيس الصومالي الحالي ، في ظل انتهاء مدة حكمه التي لم يبق منها إلا القليل ، خصوصا وأن فترة رئاسته كانت مليئة بتجاذبات سياسية بين قيادات الحكومة، إلى جانب قلة الإنجازات الحكومية، الأمر الذي فسره البعض بأن الرئيس في سباق مع الزمن لتصحيح الوضع وتسوية الخلافات الحكومية قبل أن يؤثر الأمر على الاعتراف الدولي والتأييد المستمر من قبل المانحين ؛ حيث يسعى الرجل لتحقيق ذلك قبل انتهاء المدة اليسيرة المتبقية له وبدء مرحلة جديدة تتسم بالهدوء تصاغ من خلالها أسس جديدة بما فيها مسألة الدستور وتوضيح صلاحيات كل من الرئيس ورئيس الوزراء التي باتت الآن بؤرة الصراع السياسي الدائم والذي يندلع بين رموز السلطة في الصومال بين الحين والآخر، وهي القضية التي يبقى حلها رهنا بتعامل المسؤولين المتنازعين في توجيه مسار السياسة الصومالية نحو الأفضل، وتجميد جميع الخلافات التي تدب في أروقة الحكومة .[56]

---

[54] انظر : الرئيس الصومالي يتعهّد بإجراء الانتخابات الرئاسية في أغسطس المقبل ــ تقرير خبري بموقع مجمع الأفارقة ــ على الرابط : http://africansmajma.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور .

[55] المصدر السابق نفسه

[56] انظر : كمال الدين شيخ محمد عرب ــ ساسة الصومال والصراعات المفتوحة ــ تقرير الجزيرة نت ــ على الرابط : http://www.aljazeera.net/portal ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)

(2) الأوضاع والتطورات الأمنية في الصومال

تعد الأوضاع الأمنية في الصومال على تماس كبير بالاعتبارات السياسية في البلاد ، بل إن تلك الأوضاع المتدهورة على مستوى الأمن الداخلي والأمن الحدودي ، باتت أحد المعوقات الأساسية والرئيسية في عدم ظهور الاستحقاقات الانتخابية في صورتها المباشرة إلى العلن ، ولعل حالة الجدل التي تشهدها الصومال حالياً حول مدى إمكانية أو استحالة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة بنظام الاقتراع المباشر ، هو أكبر دليل على عمق الحرج الأمني الذي تعانيه الصومال .

واجمالاً يمكن رصد أهم التحديات والإشكالات الأمنية الراهنة بالبلاد في النقاط التالية :

(6) **جماعات العنف وتعدد الجبهات** : أصبحت الصومال مسرحاً مفتوحاً ، وأرضاً مستباحة للعديد من جماعات العنف المسلح وعلى رأسها جماعة الشباب ، التي تعلن ولاءها لتنظيم القاعدة ، ومؤخراً جبهة شرق أفريقيا التي تعلن ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية " داعش "؛ فعلى الرغم من بعض التحسن الملموس في مستوى مواجهات الدولة مع جماعة الشباب الصومالية إلا أنه " لم تستطع الأجهزة الأمنية منذ أكثر من ثلاث سنوات إيقاف التفجيرات الدَّموية والاغتيالات المنظمة في مقديشو وخارجها، حيث تمكَّنت حركة الشباب من تنفيذ هجمات نوعية وكبيرة في أماكن شديدة التحصين وفي فنادق كبيرة يرتادها مسؤولون حكوميون، أودت بحياة عشرات من المواطنين والمسؤولين الحكوميين والصحفيين، وكثير من الجنود والعسكريين وجهاز الأمن "[57] ومما ينذر بتوقعات أمنية غير مطمئنة في الصومال ، قيام كل من تنظيم القاعدة وداعش بمحاولات مستميتة لاستقطاب جماعة الشباب وكسب ولائها ؛ وهذا الصراع المتبادل بين التنظيمين " اتضح بشكل كبير مؤخراً بشرق أفريقيا، حيث تكثف داعش جهودها لإقناع تنظيم الشباب الصومالي بإعلان الولاء لها، كما نجحت مع بوكو حرام في نيجيريا، وهو أمر لم تفلح فيه حتى الآن، إذ يظل الشباب حتى اليوم على ولائه للقاعدة ، لكن من ناحية أخرى ، يزداد انجذاب المقاتلين الأصغر سنًا لداعش ولميزات الانضواء تحت لوائها، خاصة مع ازدياد شغف تنظيم الدولة الإسلامية بإعلان ولاية لهم في القرن الأفريقي، حيث يبدو أن ضغوطًا ما ، بدأت تُمارس لتحقيق ذلك الهدف، منها على سبيل المثال ما ظهر في تسجيل فيديو نشرته داعش ، تم فيه تصوير مجموعة من الصوماليين التابعين لها وهم يشجعون شبابًا

[57] انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ــ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات - على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)

من الصومال على الانضمام لهم، كما نشرت ولاية سيناء التي انضمت حديثًا لداعش هي الأخرى تسجيلًا يحث تنظيم الشباب على تبديل ولائها لصالح داعش"[58]

(7) **القرصنة مجدداً**: بالرغم من تراجع عمليات القرصنة بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة بسبب دوريات المتابعة للقوات متعددة الجنسيات وعلى رأسها اليابان في المنطقة التي ينشط فيها القراصنة الصوماليون باستمرار، إلا أنه لا يمكن القول إن القرصنة انتهت؛ لأن جوهر المشكلة نابع من السطو والنهب المنظم للموارد الصومالية البحرية، فانهيار مؤسسات الدولة وعدم قدرة الحكومات الانتقالية المتعاقبة على بناء الدولة وخلق فرص عمل ، كل ذلك أنتج أزمات متشابكة في كل مناطق الصومال. حيث إن الناس يبحثون دائما عن وسائل تمكنهم من الكسب من أجل أن يعيشوا، وخاصة الشباب فلذلك فإن الأعمال الغير شرعية والإجرامية تصبح في بعض الأحيان هي أسرع كسباً، وعليه، فإنها تجذب أعداداً كبيرة إليها بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية.[59] كما أنه " مع توالد التنظيمات المتبنية للعنف في الصومال ، وعلى رأسها جبهة شرق أفريقيا التي تفوق حركة الشباب قوة وعتاداً وأموالاً ، فإنه من المُرجح أن تمُر منطقة القرن الأفريقي بمرحلة مفصلية، قد نشهد معها ازدياد حركة الجماعات المسلحة،حتى في تلك الدول المُستقرة سياسياً في القرن الأفريقي مثل (جيبوتي)(إريتيريا)، وفي ظل ذلك المشهد ستعود القرصنة في السواحل الشرقية للصومال بشكل أقوى مما كانت عليه سابقاً وقد تمتد لعموم الموانىء الأفريقية الأخرى المُطلة على المحيط الهندي، ومن البديهي حينها أن تتعاون المُنظمات التابعة لتنظيم الدولة مثل بوكو حرام وغيرها من التنظيمات في دول غرب أفريقيا مع تلك المتواجدة في شرق أفريقيا مما ينبىء عن توحدها لتشكل بذلك ذراعاً قوياً لتنظيم الدولة في أفريقيا والذي سيُمارس كافة قوته وأذرعه لتغيير الموازين على الأرض وسيحظى بدعم دولي مُستتر ما دام لم يتعرض لمصالح القوى الدولية الراغبة بتواجده في تلك المناطق "[60]

(8) **صراع العرق الواحد**: من بين أهم التحديات الأمنية المتجذرة في الواقع الصومالي ، والتي تنذر دوماً ، حالياً ومستقبلاً ، بتداعيات أمنية ومجتمعية خطيرة ، هو كون الصومال " يعجّ بالقبائل المتصارعة على السلطة والثروة ، رغم أن الأغلبية العظمى من هذه القبائل تنتمي إلى عرق واحد هو العرق الصومالي، ودين واحد هو الإسلام، بل

---

[58] انظر : داعش والقاعدة يتصارعان على تنظيم الشباب الصومالي ــ تقرير أعده فريق تحرير نون بوست ــ على الرابط : http://www.noonpost.net/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

[59] انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 14 (بتصرف يسير)

[60] انظر : أمينة العريمي ــ " جبهة شرق أفريقيا " .. هل ستساهم في تفاقم الوضع في الصومال ؟ ــ قراءة بحثية منشورة بموقع مجمع الأفارقة - على الرابط : http://africansmajma.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)

ومذهب واحد هو الشافعية ، ومع ذلك، دارت صراعات دموية عديدة بينها حفاظاً على حقوقها في الأرض والماء والكلأ ؛ حيث يقدر البعض عدد القبائل الصومالية بأكثر من 100 قبيلة تنضوي تحت لواء خمس قبائل رئيسية، هي: الهوية التي ينتمي إليها الكثير من القادة الصوماليين وأمراء الحرب ، والتي تسيطر على معظم العاصمة مقديشو وما حولها والجنوب الأوسط، والدارود التي تهيمن على الشمال الشرقي وجزء من الوسط والجنوب الغربي، والدر التي تتركز في الشمال والوسط الغربي والشرقي، ثم الدجل والمرفلة اللتان تتركزان في الغرب والجنوب الغربي، "[61] بالإضافة إلى المجموعة الخامسة المتكونة من القبائل التي لا تنتمي إلى واحدة من المجموعات الأربعة هذه.

ودوماً يلعب النظام القبلي في الصومال دوراً أساسياً في تحريك الأحداث ؛ فالقبيلة تمثل دولة صغيرة تتولى الدفاع عن نفسها وإبرام المعاهدات في حدود حاجياتها المختلفة، وهي محور أساسي في تشكيل الدولة وفي إسقاط السلطة والتمرد عليها كما حدث في تحالف الشمال والجنوب الذي سبق وأن أسقط سلطة سياد بري عام 1991.[62]

(9) **<u>الأمن الداخلي</u>** : يعد الأمن في الداخل الصومالي ، من الإشكاليات التي لا تزال تعانيها الصومال لعدة اعتبارات متعلقة بقدرتها على بناء مؤسسة أمنية قادرة على الإنجاز والمواجهة ؛ فعلى الرغم من إحداث تغييرات في قيادة الجيش والشرطة والأمن الوطني إلا أنه لا يبدو في الأفق تحسُّن ملموس في مؤسستي الجيش والشرطة، فالحواجز غير القانونية لا تزال منتشرة خاصة في معظم المناطق التي تبعد عن المؤسسات الرسمية في قلب العاصمة وخارجها، وكذلك الاعتداءات المتكررة من أفراد الجيش والشرطة – التي لا تتلقى رواتب غالبا- على المواطنين ، بل إنه رغم تدريب قوات كبيرة من مختلف قطاعات الجيش والشرطة في كل من جيبوتي والسودان وتركيا وأوغنده، إلا أن هذه القوات عندما تعود إلى البلاد تنضم إلى ألوية تقودها شخصيات قبلية وفاسدة لا تتمتع بالمهارات الفنية لإدارة المنظومة الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى أن تفتقر تلك القوات إلى قيادة رشيدة. وبينما يتلقى أفراد قوات بعثة السلام الإفريقية في الصومال (أميصوم) رواتب عالية من هيئات وحكومات أجنبية، فإن الجندي الصومالي لا يتلقى من الدولة راتبا منتظما رغم انخفاض حجم الراتب، بل يصير بلا راتب في شهور عديدة متتالية ، ويحاول تعويض ذلك من خلال النهب غير المباشر وأخذ الرشاوى من

[61] انظر : عطية عيسوي ـ الأزمة الصومالية ـ ورقة بحثية منشورة على الإنترنت بملف بصيغة وورد ـ ص 2 (بتصرف)

[62] انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 14 ، نقلاً عن : د. محمود خليل،الازمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي ،السياسة الدولية العدد 99 القاهرة 1991 ص254 (بتصرف)

المارة والسيارات وغير ذلك .[63] فالجيش الصومالي، الذي يحصل أفراده على مرتبات هزيلة ولا يتحلون بالانضباط العسكري المعهود، هو أقرب إلى مجموعة من الميليشيات المتنافسة أكثر منه قوة مقاتلة متماسكة.[64]

(10) **معدل الجريمة في الصومال**: وفق أحدث التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية لعام 2016/2015، فإن عدد القتلى والجرحى في البلاد قد زاد " على 500 شخص نتيجة للنزاع المسلح وأعمال العنف السائدة، بينما نزح ما لا يقل عن 50,000 شخص من ديارهم. وكانت جميع أطراف النزاع في الصومال مسؤولة عن ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان التي مرَّت بلا حساب أو عقاب. واستمرت الجماعات المسلحة في تجنيد الأطفال واختطاف وتعذيب وقتل المدنيين بصورة غير مشروعة. وتفشت عمليات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على نطاق واسع. وأدى استمرار النزاع وانعدام الأمن، والقيود المفروضة من قبل الأطراف المتحاربة، إلى منع وصول وكالات الإغاثة إلى بعض المناطق. وقُتل ثلاثة صحفيين وتعرَّض آخرون للاعتداء أو المضايقة أو دفع غرامات باهظة كعقوبة في المحاكم "[65]

(11) **الأوضاع الإنسانية وشؤون اللاجئين**: تعد الأوضاع الإنسانية القاسية التي يعيشها المواطن الصومالي ، ومعها الأوضاع المتردية لكثير من النازحين واللاجئين الصوماليين ، تحدياً أمنياً كبيراً في البلاد ؛ فكثيراً ما تقوم حركة الشباب بقطع الإمدادات رداً على قيام قوات " أميصوم " بقطع طرق التجارة ، ومن ثم يصعب وصول المساعدات الإنسانية لأكثر من 1.3 مليون نازح صومالي ، ناهيك بقيام قوات الأمن الوطني بإخلاء ما يربو على 25,700 شخص من الأراضي العامة والخاصة في مقديشو بدون اتباع الإجراءات الواجبة ، بحيث انتقل معظم الذين تم إخلاؤهم إلى ضواحي مقديشو، وخاصة إلى منطقتي سركوستا وتابيلاها، حيث واجهوا ظروفاً معيشية مزرية ، وقد ظل أكثر من 1.1 مليون لاجئ صومالي في البلدان المجاورة والشتات يعانون نفس الأوضاع .[66]

وخلاصة القول في الوضع الأمني الصومالي ، أنه يواجه تحديات جمة ، يحتاج معها إلى إجراءات عديدة لتلافي القصور ؛ ومن أهم هذه الإجراءات تعزيز القانون الخاص بمكافحة الإرهاب ، ومراجعة القوانين التي بنيت على أساسها أجهزة الأمن الحكومية لتنسجم مع

---

[63] انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ــ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

[64] انظر : درازن يورجيتش ــ ضعف الجيش وانعدام الأمن يغذيان خلايا الإرهاب في الصومال ــ صحيفة العرب اللندنية ـ على الرابط : http://www.alarab.co.uk/m/?id=20501 .

[65] انظر : الصومال 2016/2015 ــ التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية ـ على الرابط : https://www.amnesty.org/ar/countries/africa/somalia/report-somalia/

[66] المصدر السابق نفسه (بتصرف)

التطورات الحالية على الصعد المختلفة ، بالإضافة لمراجعة التشريعات المنظمة لشركات الأمن الخاصة ومراقبة نشاطاتها وأفرادها، ووضع استراتيجية عامة تقوم على الحاجة الأمنية للبلاد وتتفق مع التطورات السياسية ، مع الاهتمام بإنشاء وحدات أمنية متطورة لجمع وتبادل المعلومات المتعلقة بالمجرمين والجريمة المنظمة، وقيام الحكومة بإعادة هيكلة قيادة الأجهزة الأمنية المخولة بتجنيد أفراد الأمن ودفع مستحقاتهم وترقيتهم ، وكذلك تجهيز قوات الأمن بالمعدات اللازمة، ورفع درجة الوعي لعناصرها للمحافظة على الانضباط وتعزيز التعاون فيما بينها وبين المواطنين من جهة، ومع القضاء من جهة أخرى، دون إغفال تكريس وتدشين فلسفة أمنية متطورة ، عبر إقامة مركز بحثي يرسم الخطط الاستراتيجية للأمن في البلاد على المدى القصير والمتوسط والطويل ، حتى لا تتكرر أخطاء الحكومات السابقة التي كانت تعالج المشاكل الأمنية الطارئة بعشوائية وافتقاد للتنظيم والفاعلية .[67]

(3) العلاقات الدولية والإقليمية للصومال

يشهد الصومال تحسنا سياسيا وأمنيا إلى حد ما ، الأمر الذي شجع الكثير من الدول الأوروبية على إعادة واستئناف فتح سفاراتها في البلاد وخاصة في العاصمة مقديشيو ، وعلى رأس هذه الدول حكومات ذات ثقل في العالم بعثت دبلوماسييها إلى مقديشو كأمريكا وإيطاليا وبريطانيا وبعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة وقطر والعراق وغيرهم . وتحاول الصومال حالياً وبشتى الطرق ، تعزيز علاقاتها الخارجية والدولية ، خاصة بالدول المانحة ، وذلك من أجل تهيئة الأجواء الصومالية لعلاقات أكثر فاعلية مع العالم ، يكون من شأنها بث روح ديمقراطية جديدة ، تنتعش معها كافة الأحوال والمجالات المجمدة في البلاد . وبشكل إجمالي يمكن رصد أهم ملامح العلاقات الدولية والإقليمية للصومال في النقاط التالية :

أولاً : العلاقات الدولية :

(أ) **عضويات** : الصومال عضو دولي شريك وفاعل في العديد من المنظمات والهيئات الدولية ؛ ومن هذه المنظمات والهيئات : منظمة الأمم المتحدة UN ، منظمة العمل الدولية ILO ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO ، المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR ، منظمة الأغذية والزراعة FAO ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD ، صندوق النقد الدولي IMF ، منظمة الطيران المدني الدولي ICAO ، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) Interpol ، منظمة الصحة العالمية WHO ، وغير ذلك من هيئات ومنظمات دولية .[68]

---

[67] انظر : توصيات لتعزيز الأمن في الصومال ـ موقع الجزيرة نت ـ على الرابط : http://www.aljazeera.net/ (بتصرف) .

[68] انظر : الصومال ـــ النظام السياسي ـــ موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية ـــ على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn/Somalia/Sec1/htm04_cvt.doc. (بتصرف)

(ب) **ملامح السياسة الخارجية للصومال** : تقوم السياسة الخارجية للجمهورية الصومالية تحت شعار ثابت هو " الصداقة مع الجميع " ، وهي سياسة ترتكز إلى العديد من الأسس والمباديء ، والتي يأتي على رأسها : إثبات الحق العادل في الاستقلال وتقرير المصير وفي الحدود الوطنية لكل دولة أو أمة والعمل على وحدة الأراضي الصومالية بالطرق القانونية والسلمية ، مع تطبيق سياسة الحياد و عدم التصادم الفكري والسياسي و الاقتصادي بين الكتلتين الكبيرتين مع العزم الثابت في منع أي تدخل أياً كان مصدره في حياة الدولة الداخلية ، بالإضافة إلى توطيد الاستقلال في المجال الدولي و تأكيد الكيان الوطني في الوحدة والعمل من أجل السلام العالمي والتعايش السلمي و إزالة التوتر من العالم ، وكذلك العمل على تصفية مناطق النفوذ و تأييد الشعوب المناضلة من أجل الحرية و الاستقلال ، ونبذ الأحلاف و التكتلات العسكرية و متابعة سياسة عدم الانحياز ، ومحاربة التفرقة العنصرية بالوسائل السلمية السياسية و الاقتصادية ، وكذلك العمل على نزع السلاح الكامل و تحريم الأسلحة الذرية لصالح البشرية و جعل أفريقيا منطقة غير نووية انطلاقاً من تعزيز الاشتراك في المنظمات و الجمعيات الدولية و خاصة الأفريقية ، وعلى رأس ذلك العمل بنص وثيقة منظمة الوحدة الأفريقية.[69]

(ج) **علاقات خاصة** : ترتبط الصومال مع تركيا ، بعلاقات وشراكات مميزة وخاصة جداً ، بل ومختلفة في مضامينها ومعطياتها عن أية علاقات دولية أخرى تقيمها الصومال ، خاصة وأن تركيا لا تملك وكلاء أو محفزات لتحريكها بخبث في الشأن السياسي الداخلي للصومال ، كما هي الحال مع دول أخرى ذات أطماع .[70] ورغم أن علاقة تركيا بالصومال تقع ضمن العلاقات التاريخية بين البلدين منذ العهد العثماني ، إلا أن تركيا الحديثة باتت أكثر فاعلية كحليف دولي فاعل في الشأن الصومالي ؛ فقد أبدت أنقرة في الآونة الأخيرة اهتماما واستعدادا متزايدين للتدخل بخصوص الوضع الكارثي الذي سببه الجفاف الحاد، وكذا المشاكل المعقدة الأخرى الخاصة بالإرهاب وحالة غياب الدولة في الصومال. وفي خضم مجاعة قاتلة ضربت ملايين الصوماليين كانت تركيا أولَ دولة تبادر للمساعدة ؛ في حين ظهر عجز وعدم استعداد المانحين التقليديين للصومال لتقديم مساعدة مماثلة ، كما ساعدت تركيا الصومال أثناء "عملية استعادة الأمل" التي قادتها الولايات المتحدة والتي اشتهرت أيضا باسم سيئ السمعة هو عملية "اصطياد الصقر الأسود"، كما شاركت بكتيبة من الجيش التركي تحت مظلة الأمم المتحدة ، بل وقامت

---

[69] انظر : الجمهورية الصومالية في خمس سنوات ـــ موسوعة معرفة المصادر الإلكترونية على الرابط : http://www.marefa.org/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف) .

[70] انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 9 (بتصرف)

بإعادة فتح منشآتها الثقافية والتعليمية في مقديشو ؛ بحيث شكلت الوحدات التركية التي تقوم بتوزيع الحليب والمواد الغذائية والمشروبات على المدارس ودور تحفيظ القرآن في الصومال . ولا تزال . علامة على حفاظ تركيا على علاقتها القديمة بالصوماليين؛ فعلى مر السنين الماضية احتفظت تركيا العضو الوحيد المسلم في حلف الناتو بعلاقة حميمة مع الصومال ، وحالياً تتولى تركيا دعماً كبيراً للصومال في مجالات عديدة منها الأمن والإعمار ودعم المسار الديمقراطي ومحاربة الإرهاب .[71]

ثانياً : العلاقات الإقلمية والشرق أوسطية :

(أ) **عضويات** : الصومال عضو دولي شريك وفاعل في العديد من المنظمات والهيئات الإقليمية والشرق أوسطية ؛ ومن هذه المنظمات والهيئات : دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ACP ، الاتحاد الإفريقي AU ، جامعة الدول العربية LAS ، منظمة المؤتمر الإسلامي OIC ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية CAEU ، مصرف التنمية الأفريقي AfDB ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي AFESD ، البنك الإسلامي للتنمية IDB ، وصندوق النقد العربي AMF .[72]

(ب) **ملامح السياسة الإقليمية للصومال** : حاول النظام السياسي في الصومال ، أن يتعاطى بشكل مرن مع محيطه الإقليمي والعربي ، وفقاً لمقتضيات الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد ؛ بحيث عمل الرئيس الحالي حسن شيخ محمود على لملمة أوراق المشهد الإقليمي بما لا يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار عبر مواجهات غير محسوبة على كل الجبهات ، غير أن الآونة الأخيرة من حكم شيخ محمود شهدت توسعاً ملحوظاً في العلاقات الإقليمية للصومال ، خاصة مع دول الخليج ، وتحديداً المملكة العربية السعودية في حربها الحالية باليمن ؛ حيث "تؤكد التقارير أن الصومال ضمن ثلاث دول في شرق إفريقيا تشارك جنبا إلى جنب مع السودان وإريتريا بقيادة السعودية في القتال باليمن، وأنها تلقت مثل السودان وإريتريا مليارات الدولارات لتكون جزءا من التحالف ضد اليمن، ولتسمح للتحالف باستخدام الفضاء الجوي والبري ومياهها الإقليمية، لاسيما أن الحكومة الاتحادية الصومالية قررت مؤخراً قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران "[73] ووسط التحولات التي يشهدها الصومال في الآونة الأخيرة وتحسن الأوضاع الأمنية في العاصمة مقديشو، وتشكل بيئة تنافسية بين عدة أقطاب ولاعبين دوليين مثل أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وتركيا والصين وإيران ، والتي من خلالها يسعى كل طرف إلى ترسيخ وجوده في هذا البلد الاستراتيجي ، بدأت الصومال فتح أبوابها وتمهيد أجوائها مجملة لتحركات بعض الدول العربية لاستعادة الدور العربي من خلال إعادة افتتاح بعض

---

[71] المصدر السابق نفسه (بتصرف)

[72] انظر : الصومال ـــ النظام السياسي ـــ موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية ـــ على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn/Somalia/Sec1cvt.htm04.doc_cvt.htm04. (بتصرف)

[73] انظر : تغييرات الصومال .. فيدرالية أم صراع إقليمي ؟ ــ تقرير منشور بصحيفة " صوت الصومال " ـ على الرابط : http://sowtalsomal.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور .

الدول العربية سفاراتها في مقديشو وتوافد وفود عربية إلى العاصمة الصومالية ، كان من بينها وفد الجامعة العربية في ديسمبر 2014 الذي زار العاصمة مقديشو و ضم كلا من الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، والشيخ صباح خالد الأحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي، ووزير الخارجية الموريتاني أحمد ولد تكدي، حيث التقوا بالمسؤولين الصوماليين يتقدمهم الرئيس حسن الشيخ محمود[74]. غير أنه في ظل ضعف النظام العربي الحالي وانشغاله بترتيب أوضاعه الداخلية ، ومع غياب استراتيجية عربية موحدة سيظل الدور العربي ضعيفا و رديفا للأدوار الإقليمية والدولية، ويبقى أن تمكين أي دور عربي من الصومال سيكون منوطا بإيجاد موقف عربي موحد وبالتنسيق مع الدور التركي والأدوار الأخرى الأضمن للمصالح العربية في المدى البعيد.[75]

(ج) **علاقات الجوار المتأزم** : سبق وأن أوضحنا في هذه الدراسة ، طبيعة العلاقات المتأزمة بين الصومال ودول الجوار ، ولكن على أية حال " هناك ثلاث دول يتأثر بها الصومال ويؤثر فيها على نحو رئيسي، وهي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا ، بينما يوجد شكل آخر من المؤثرات يعكس نفسه على كينيا واليمن ؛ حيث إن رباعي الصومال، إثيوبيا، جيبوتي وإريتريا بات منخرطاً في أزمة يصعب الفصل بين أبعادها وجوانبها المختلفة ، وأضحى حل أي من تجليات الأزمة القائمة بين هذا الرباعي ، يتطلب بالضرورة بحثاً في التجليات الأخرى ، وبالضرورة أيضاً البحث في الخلفيات والجذور الأبعد مدى ؛ إذ أنه بالعودة للسياق الإقليمي للتفاعلات السياسية، يبدو الصومال ساحة مواجهة مباشرة أو بالوكالة بين غالبية دول المحيط الإقليمي. وفي حالات معينة، تواجهت هذه الدول نيابة عن أطراف دولية، أو تحت ظلالها ومؤازرتها ، وأياً يكن الأمر، فإن المطلوب هو البحث عن مقاربة متوازنة، تضع مصالح شعوب المنطقة في مقدمة أولوياتها، وتنظر إلى الأمن الإقليمي بما هو قضية مترابطة، لا يمكن الفصل بين أجزائها"[76]

(د) **قضايا خارج الإقليم** : وفيما يتعلق بالقضايا التي تتعدى الحدود الإقليمية للصومال ، وأولها النزاعات الدولية ؛ فإنه لا يزال الانفصاليون في أرض الصومال يؤمّنون تسهيلات بحرية في ميناء بربرة لإثيوبيا، التي ليس لها منافذ بحرية، ويقيمون كذلك علاقات تجارية مع دول أخرى في المنطقة ، بينما تناشد حكومات أرض البونت وأرض الصومال، المجتمع الدولي لدعم طموحاتهما ، وترسيم الحدود بينهما، وتظل كينيا تعمل على منع القبائل أو الميليشيات المتناحرة في الصومال من دخول أراضيها، التي طالما كانت مفتوحة أمام الرعاة الرحل ، ومن جهة أخرى يظل 1.1 مليون مشرد ولاجيء صومالي يعانون الموت جوعاً ، مرضاً ،

---

[74] انظر : سالم سعيد سالم ــ الدور العربي في الصومال .. ملامح المشهد ــ موقع صحيفة " صومالي تايمز" - على الرابط : /http://somalitimes.net

[75] المصدر السابق نفسه

[76] انظر : عبد الجليل زيد المرهون ــ الصومال ومحيطه الإقليمي ــ مقال بصحيفة الرياض السعودية - على الرابط : /503881http://www.alriyadh.com 0 بتصرف)

أو تشريداً وقتلاً ، جراء تداعيات الحرب الأهلية الماضية ، أو الحروب القبلية الحالية بسبب صراع الأرض والماء والكلأ .[77]

(هـ) علاقات أخوية متينة : وترتبط الصومال بعلاقات أخوية متينة مع العديد من الدول العربية والإسلامية ؛ بحيث تشهد الآونة الأخيرة ، انفتاحاً إيجابياً ، بين الصومال وبين هذه الدول في مجالات عديدة ، وذلك على النحو التالي :

(1) **المملكة العربية السعودية** : علاقات الصومال بالمملكة العربية السعودية ، علاقات تاريخية قديمة ، شهدت العديد من المواقف الإيجابية والسلبية على مستويات عدة ، غير أن هذه العلاقات الآن تشهد حالة من المتانة والقوة لم تشهدها من قبل ، نظراً للاعتبارات المصيرية التي تواجهها الدولتان في ملفات عدة ، منها ملف الإرهاب وحرب اليمن ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة والعالم ، وكذلك التحديات الاقتصادية وتبادل الثروات وغير ذلك ، ومؤخراً وقعت الدولتان بالحروف الأولى اتفاقية مشتركة للنقل الجوي ، يتوقع لها أن تحدث تحولاً كبيراً في العلاقات المشتركة بينهما ، وأن تفتح صفحة جديدة من حركة الطيران المباشرة والتي توقفت قبل 25 عاماً.[78] وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية المتبادلة ، تعدّ أحد أهم الملامح التي تميز علاقات هاتين الدولتين ؛ فقد أعلنت السعودية خلال شهر يناير 2016 عن دعم مالي للصومال تصل قيمته إلى 50 مليون دولار[79] في الوقت الذي أعلن فيه رئيس جمهورية الصومال حسن شيخ محمودعن عزم دولته الاستفادة من العرض السعودي لتوظيف عدد كبير من العمالة الصومالية لدى المدن الكبيرة في المملكة وبأجور معقولة تصب في النهاية في انتعاش الاقتصاد الصومالي ؛ حيث يرى محللون اقتصاديون أن العمال المخطط إرسالهم إلى المملكة العربية والذين يبلغ عددهم حوالي 50 ألف شخص، سيتمكنون من استلام 100 مليون دولار سنويا حيث تعزز هذه المبالغ المالية في مجالات التعليم لذويهم، وميزانية الدولة الفيدرالية.[80]

(2) **الإمارات العربية المتحدة** : ومن العلاقات الثنائية الإقليمية في شكلها الإيجابي ، والتي تنتعش بشكل كبير حالياً ، علاقات الصومال مع دولة الإمارات العربية المتحدة ؛ حيث " يبدو جليا أن دور الإمارات العربية المتحدة في دعم جمهورية

---

[77] انظر : الصومال ـــ قضايا تتعدى الحدود الإقليمية ـــ موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية ـــ على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn08/Somalia/Sec1_cvt.htm.doc (بتصرف) .

[78] انظر : الصومال والمملكة العربية السعودية يوقعان بالأحرف الأولى اتفاقية تعاون في مجال الطيران ـ تقرير مركز مقديشيو للبحوث والدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف) .

[79] انظر : "رويترز"تربط بين الدعم المالي السعودي للصومال وقطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران ـ صحيفة جورنال مصر على الرابط : http://www.misrjournal.com/794766 .

[80] انظر : الصومال: عمالنا في السعودية فرصة استثمار بـ 100 مليون دولار ـــ صحيفة رأي اليوم ـــ على الرابط : http://www.raialyoum.com/?p=395821 (بتصرف) .

الصومال بدأ يتنامى بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، إذ تقوم دولة الإمارات بتنفيذ مشروعات تنموية وإنسانية ضخمة في مختلف أقاليم الصومال، كما تساعد الحكومة الصومالية في مجالات شتى، وذلك من أجل مساعدة الشعب الصومالي في الخروج من المشاكل التي تواجهه حالياً "[81] وتقوم الإمارات بدعم الصومال عسكرياً وأمنياً ؛ فقد " وقعت جمهورية الصومال ودولة الإمارات في شهر نوفمبر من العام 2014م مذكّرة تفاهم في مجال التّعاون العسكري، وتواصل الإمارات تدريب قوات حرس القصرالرئاسي لجمهورية الصومال، وقد سلّمت الإمارات العربية المتحدة الحكومة الصومالية لفترات مختلفة 10 سيارات عسكرية من نوع بيك أب و15 سيارة مصفحة يستخدمها كبار المسؤولين في الدولة الصومالية، إضافة إلى أكثر من خمسة آلاف قطعة من الزي العسكري إلى جانب إعادة تأهيل مكاتب لقوات خفر السواحل.

ومن جهة أخرى تقوم الإمارات إلى جانب ذلك ببناء معسكرات للجيش والشرطة في الصومال؛ حيث تم في الخامس من مايو/أيار من عام 2015م افتتاح مشروع بناء معسكر كبير لتدريب القوات المسلحة الصومالية في مقديشو العاصمة ، كما أن هناك مشاريع أخرى حالية لبناء مراكز للشرطة في كل من مدن أفغويي ومركه وبيدواه وجوهر ؛ وفي هذا الإطار قدمت الإمارات مساعدات عسكرية إلى الشرطة الصومالية، والتي شملت تسع عربات مصفحة وسبع دراجات للشرطة و10 سيارات رباعية الدفع، إضافة إلى سبعة صهاريج وسيارة مصفحة خاصة لوزير الأمن الداخلي لمساعدة الحكومة الصومالية في مجالات الأمن والدفاع "[82]

(3) **<u>دولة قطر</u>** : تعد قطر من الدّول التي تربطها بالصومال اتفاقيات تعاون وشراكة في مجالات عدة ؛ ومؤخراً جرت اتفاقية بين حكومتي الدولتين ، بشأن تنظيم استقدام العمال الصوماليين للعمل بدولة قطر[83] ولقطر في الصومال ودول القرن الإفريقي دور فاعل في عقد المصالحات وحل النزاعات ، كما أن مساعداتها الاقتصادية دائماً ما تكون حاضرة في الأزمات الصومالية ؛ فقد كان لدولة قطر دور بارز في تخفيف آثار الجفاف الذي ضرب الصومال عام 2011م عبر هيئاتها العاملة في المجال الإنساني والتنموي مثل الهلال الأحمر القطري وجمعية قطر الخيرية وغيرها، ولا زالت جهودها الإنسانية مستمرة على طول البلاد وعرضها ،

---

[81] انظر : الإمارات العربية المتحدة ودورها المتنامي في دعم الصومال ـ موقع صومالي تايمز ـ على الرابط : http://somalitimes.net/ .

[82] المصدر السابق نفسه (بتصرف)

[83] انظر بنود الاتفاقية على الرابط التالي : http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=119&language=ar .

وأثناء المؤتمر الذي عقد في لندن حول الصومال عام 2013م؛ تعهدت قطر بمبلغ 18 مليون دولار ضمن 4 محاور تتعلق بدعم وتطوير مشروعات البنية التحتية والمشاريع التنموية وتطوير المؤسسات الإدارية ودعم الرعاية الصحية والتعليم في الصومال.[84] ويتميز دور قطر في كافة المستويات بكونه دورا منسجما ومكملا للدور التركي في الصومال، ويرى بعض المراقبين أن العلاقة بين الصومال وقطر قد توثقت منذ انتخاب الرئيس الحالي حسن شيخ محمود عام 2012، استنادا إلى ما هو شائع إعلاميا بشأن تلقى حزب الرئيس الحالي دعما سخيا من قبل قطر قبيل الانتخابات الرئاسية ، مما رجح الكفة لصالح الرئيس حسن شيخ محمود؛ على حساب الرئيس السابق شيخ شريف شيخ أحمد في الجولة الثانية من الانتخابات ، وبشكل عام فإن جهود قطر في الصومال ستتركز في المرحلة القادمة على خلق مشاريع تنموية تستهدف بعث روح الأمل في المواطن الصومالي البسيط، مع بناء شراكة تجارية واستثمارية تفيد الطرفين، أما الأمد البعيد فتعتزم قطر الاستفادة من الموارد والثروات الهائلة في هذه البلاد وفق سياسة تخدم مصالح البلدين الشقيقين، خاصة الأراضي الزراعية الشاسعة والثروة الحيوانية والموارد البحرية والسياحة والخدمات والمعادن والطاقة وغيرها؛ وبحسب المراقبين يتوقع أن تكون دولة قطر خفيفة في التعاطي مع الملف الأمني والسياسي وثقيلة – بطريقة غير تقليدية – في مجالات التنمية الأخرى بالصومال.[85]

(4) **جمهورية مصر العربية** : تتسم العلاقات بين مصر و الصومال بالقوة والمتانة منذ القدم، ويمكن وصف عمق العلاقات بين البلدين بأنها علاقات تاريخية ، باعتبار ما كان يربط بينهما من علاقات تجارية منذ عهد الفراعنة ، وحديثاً تعد مصر من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الصومال عام 1960، ولا يزال يُذكر بكل تقدير اسم الشهيد المصري كمال الدين صلاح مندوب الأمم المتحدة لدي الصومال الذي دفع حياته عام 1957 ثمناً لجهوده نحو حصول الصومال علي الاستقلال والحفاظ علي وحدته ، كما دعمت مصر الصومال في الفترة التي أعقبت الاستقلال في مختلف المجالات لا سيما في مجال التعليم حيث تواجدت المدارس والمدرسون المصريون في مقديشو، كما كان للبعثات الأزهرية والمعلمين التابعين للأزهر الشريف دور في نشر العلم وتعاليم الإسلام.[86] وقد شهدت مصر

---

[84] انظر : آفاق جديدة للدور القطري في الصومال ـــ تقرير شبكة الشاهد الأسبوعي على الرابط : http://arabic.alshahid.net/news/122401 (بتصرف)

[85] المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير)

[86] انظر : العلاقات المصرية الصومالية ـ الهيئة المصرية العالمة للاستعلامات ـ على الرابط :
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=IU97V389.VyW#2479 .

والصومال مؤخراً وخلال العام 2016 العديد من الزيارات المتبادلة على المستوى الرسمي والحكومي ، تمخضت عن تعهد مصر بتقديم المساعدات اللازمة طبقا لاحتياجات الجانب الصومالي وخاصة في مجالات التعليم والثقافة والعدل والزراعة والصحة ، كما تم الاتفاق على بحث عملية إعادة تأهيل المدارس والمعاهد الأزهرية المصرية في مقديشو ، فضلا عن إعداد برامج تدريبية للدارسين الصوماليين في الجامعات المصرية بحيث يتم تجهيزهم لتلبية احتياجات بلدهم عند عودتهم ، بالإضافة لدعم الحكومة الصومالية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وبناء القدرات واستعادة الأمن، فضلا عن المساعدات المصرية المقدمة للصومال، بما في ذلك القرار الخاص بزيادة المنح الدراسية المقدمة للطلبة الصوماليين للدراسة في الجامعات المصرية إلى 200 منحة سنوياً ، كما تم بحث آخر التطورات على الساحة السياسية الداخلية في الصومال ، وما يتعلق بالخطوات الجارية لبسط سيطرة الحكومة على مختلف أنحاء البلاد ومواجهة الميليشيات، فضلا عن إعداد دستور جديد للصومال وإرساء دعائم الدولة والتمهيد لتحويلها إلى نظام فيدرالي مكتمل الملامح .[87] وعلى مستوى التعاون التجاري والصناعي بين مصر والصومال ؛ فقد وقع طارق قابيل، وزير التجارة المصري مؤخراً ، مذكرة تفاهم مع عبد الرشيد محمد أحمد، وزير التجارة والصناعة الصومالي، في مجال التعاون الاقتصادي ؛ حيث تضمنت المذكرة إنشاء لجنة تجارية مشتركة برئاسة وزيرى التجارة في البلدين وتضم كبار المسئولين في مجال التجارة، لمناقشة تسهيل حركة التجارة وإزالة كل المعوقات وبحث الاحتياجات الحكومية في مجالات البنية التحتية والنقل البحري والصحة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.[88]

(4) الأوضاع والتطورات الاقتصادية في الصومال

أولاً : موقع الاقتصاد الصومالي :

على الرغم من عدم وجود حكم وطني فعّال، إلا أن الصومال حافظت على اقتصاد صحي غير رسمي، يعتمد أساساً على الماشية، والتحويلات المالية/ شركات تحويل الأموال، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتُعد الزراعة، أهم قِطاع في البلاد، وتمثل، مع قطاع الماشية، نحو 40%، من إجمالي الناتج المحلّي، وأكثر من 50%، من عائدات التصدير ، فيما يشكِّل البَدو وأشباه البَدو، الذين يعتمِدون، في أسباب معيشتهم، على الماشية، قِسماً كبيراً، من السكّان ؛ حيث تمثل الماشية وجلود الحيوانات، والأسماك، والفحم النباتي، والموز، أهم

[87] انظر : المصدر السابق نفسه (بتصرف)

[88] انظر : مصر والصومال توقعان مذكرة تفاهم لدعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة ــ تقرير صحيفة الأهرام المصرية ـ على الرابط : /aspx908257http://gate.ahram.org.eg/News. (بتصرف) .

الصادرات الرئيسية للصومال؛ بينما السكر، والسرغوم، والذرة، والقات، والسلع المصنعة، تُعد الواردات الرئيسية لها ، في حين أن القطاع الصناعي في الصومال، صغير، ويعتمد فقط على تصنيع المنتجات الزراعية، وقد تعرض، معظمه، إلى السرقة، حيث تباع الآلات في سوق الخردة ، وعلى الرغم من الفوضى التي عمّت البلاد، إلا إن قطاع الخدمات الصومالي تمكن من البقاء والنمو ؛ بحيث تقدم شركات الاتصالات خدمات لاسلكية، في معظم المدن الكبرى. وتعد أسعارها الأقل في القارة الإفريقية.[89] وفي ظل غياب قطاع مصرفي رسمي، ازدهرت خدمات تحويل الأموال في جميع أنحاء البلاد، ويراوح سوق تعاملها حوالي بليوني دولار سنوياً ، بينما توفر السوق الرئيسية، في العاصمة مقديشو، سلسلة متنوعة من السلع، بدءاً من الأطعمة وانتهاءً بأحدث الأجهزة الإلكترونية. ، في الوقت الذي يواصل فيه قطاع الفنادق عمله مدعوماً بالميليشيات المسلحة التي توفر له الأمن.[90]

ويوجد في الصومال ثروات طبيعية مثل اليورانيوم وخامات الحديد ، القصدير ، الملح ، الغاز الطبيعي وقد تم التأكد من وجود النفط بكميات تجارية، والجبس والنحاس والموز ، وتعتبر تربية المواشي حرفة غالبية السكان وتعتبر العمود الفقري لاقتصاد البلاد، وفي حال تطوير هذا القطاع فمن الممكن أن تصبح الصومال من الدول الرئيسية في تصدير اللحوم ومشتقات الألبان ، كما أن شواطئ الصومال غنية بالثروة السمكية وهي عرضة الآن للنهب من قبل الدول العظمى بشكل خاص جنوب الصومال ، وتُمارس حرفة صيد الأسماك خصوصًا في السواحل الشمالية. وتقدر نسبة العاملين بصيد الأسماك بنحو 1% من الأيدي العاملة، وأهم الأسماك على السواحل الصومالية التونا، والسردين، والروبيان. وتمثل الأسماك 4% من قيمة الصادرات[91] .

ثانياً : ملامح الوضعية الراهنة للاقتصاد الصومالي :

يشهد اقتصاد الصومال نموًا بطيئاً يناسب ما تمر به البلاد من محاولات للخروج من أزماتها السياسية والأمنية عبر جهود استعادة السلام في البلاد ، ووفقاً لرؤية ممثلي البنك الدولي في الصومال ، فإن البلاد استطاعت الصمود رغم عقدين من الصراع الذي أبطأ وتيرة النمو الاقتصادي، عِلمًا بأن حكومة الصومال الفيدرالية تنفق نسبة 45 بالمائة من دخلها على الأمن ونسبة 41 بالمائة على خدمات إدارية ، وأنه لكي تسرع الصومال وتيرة تنميتها الاقتصادية، فإنه يتعين عليها زيادة الإنفاق على قطاع الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم ، خاصة وأن نحو نصف سكان البلاد يعيشون في فقر مدقع، وسط ارتفاع معدلات الأمية؛ إذْ حالت الحرب الأهلية دون ذهاب جيلين من الصوماليين إلى المدارس ، في وقت يعاني فيه

---

[89] انظر : المصدر السابق ـ بيانات اقتصادية (بتصرف) .

[90] المصدر السابق نفسه

[91] انظر : الصومال الاقتصاد الصومالي موقع حماسنا على الرابط : http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm

الاقتصاد الصومالي من هيمنة الدولار بشكل كبير ، وعلى نحو ما ترك البنك المركزي الصومالي بلا قدرة على إدارة العُمْلة الوطنية ؛ حيث لا مجال ـ ولو ضيّقًا ـ لسياسة نقدية، إذْ لا وجود لنظام مصرفي تجاري ولا بورصة أوراق مالية حكومية.[92] ومع الانتعاش السياسي والتحول الجاري البطيء ، يأتي المستثمرون إلى الصومال بحثاً عن الاستفادة من عملية إعادة البناء والموارد الطبيعية الوفيرة في مجالات مثل الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والنفط والغاز ؛ حيث انطلقت مجالات أخرى أكثر ابتكاراً، مثل تكنولوجيا الهواتف النقالة، على الرغم من أنها مازالت تؤثر فقط على أقلية من السكان (22.5 من كل 100 مواطن لديهم اشتراك هاتف محمول في الصومال، وهو أقل بكثير من متوسط الدول النامية الذي يبلغ 84.3 ، ولكن من المؤمل أن تؤدي التنمية في هذه المجالات إلى وضع الأساس لنمو اقتصادي على نطاق أوسع.[93]

ثالثاً : عقبات وتحديات الاقتصاد في الصومال :

يعد " الانتعاش الاقتصادي " الركيزة الثانية في استراتيجية الركائز الستة الخاصة بالرئيس حسن شيخ محمود ، لتحقيق الاستقرار في الصومال ، لذا تهدف البلاد إلى بناء اقتصاد شفاف ورسمي وتنافسي على المستوى العالمي يقوم بجمع عائدات الضرائب ، ولكن الحكومة تواجه عددا من العقبات والتحديات في عملها في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق هذه الأهداف ؛ ومن أهم هذه العقبات والتحديات :

- **إصدار الشهادات** : حيث لا تمتلك الحكومة الصومالية القدرة على المشاركة في نظم إصدار الشهادات أو تقديم الوثائق الصحيحة التي تمكن الشركات من بيع البضائع على مستوى العالم ، وهو ما تضطر معه الشركات للبحث عن حلول غير تقليدية غالباً ما تكون مكلفة ، ومثال ذلك عقبات تصدير السمسم الصومالي ، والذي احتلت الصومال عام 2012 المركو الثاني عشر كأكبر منتج لحبوب السمسم في العالم .[94]
- **صعوبات تجارية** : الصومال ليس عضواً في أي تكتلات اقتصادية إقليمية رغم أنه وقع عدداً قليلاً من الاتفاقيات التجارية الرسمية مع الدول الأخرى ، ولا يوجد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتفاقيات تجارية مع الصومال ، كما أن البلاد ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية وهو ما يضاعف من الصعوبات التي تواجهها الشركات المحلية عندما تنافس على

---

[92] انظر : البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الصومالي خلال العامين المقبلين ــ تقرير شبكة الشاهد الإخبارية على الرابط : http://arabic.alshahid.net/news/139576 (بتصرف)

[93] انظر : أنجلي بارين ــ خمسة تحديات لإعادة بناء الاقتصاد الصومالي ـ تقرير شبكة الأخبار " إيرين " على الرابط : https://www.irinnews.org (بتصرف)

[94] المصدر السابق نفسه 0 بتصرف) .

المستويين الإقليمي والدولي ؛ ومن ثم يصدر الصومال أقل من غيره من البلدان، فطبقاً لما ذكره كتاب حقائق العالم للسي آي ايه، يأتي الصومال في المرتبة 171 في قائمة الدول المصدرة في العالم ولديه رابع أقل نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وتعد دولة الإمارات هي أكبر سوق لصادرات الصومال ، والتي تستورد أكثر من نصف إجمالي صادراته. وتحصل ثلاث دول (هي الإمارات واليمن وعُمان) على 82.5 بالمائة من جميع صادرات الصومال- غالبيتها من الثروة الحيوانية ، وغالباً ما يفرض الشركاء الإقليميون قيوداً صارمة على الصومال بدافع المخاوف الأمنية بصورة أساسية.[95]

- **إصلاح العملة** : تمثل استعادة مصداقية العملة الصومالية أحد المعوقات الأساسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ، حيث أدى انهيار البنك المركزي والنظام المصرفي إلى حدوث فراغ كبير في الرقابة النقدية والتنظيمية وحطم نظام الدفع تماماً في البلاد ، وهو ما أدى إلى استبدال العملة ونمو سوق العملات الموازية ، مع قيام الميليشيات وأمراء الحرب بإصدار عملاتهم الخاصة ، ورغم استئناف صندوق النقد الدولي علاقاته مع الصومال منتصف عام 2013 بعد 22 عاماً من التوقف ، إلا أنه لم يقدم قروضاً للصومال ، ولكنه تعهد بتقديم مساعدة فنية وأكد على أن إصلاح العملة يمثل أولوية رئيسية .[96]
- **صفقات النفط** : يعد صراع الإدارات الإقليمية مع الحكومة الفيدرالية للصومال على الاستفادة من الثروات النفطية ، أحد معوقات النمو الاقتصادي في البلاد ؛ إذ لا يوجد مثال على المشاكل والقدرات الكامنة للاقتصاد الصومالي أفضل من تلك الموجودة في صناعة النفط والغاز؛ فهناك احتياطيات ضخمة، ولكن نقص التشريعات والخلافات السياسية على المستويين الإقليمي والوطني تعيق التنمية في هذا القطاع[97] .
- **الاقتصاد والمشاركة المجتمعية** : ومن معوقات وتحديات النمو الاقتصادي في الصومال أيضاً ، بروز حاجة ماسة لضمان أن يفيد النمو الاقتصادي الناس ، خاصة في ظل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ؛ حيث أصبح القطاع الخاص يستأثر دون الحكومة الصومالية بتقديم كافة الخدمات مثل المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها ، ومن ثم فإن الشركات التجارية خلقت بيئتها غير

[95] المصدر السابق نفسه (بتصرف)
[96] المصدر السابق نفسه (بتصرف)
[97] المصدر السابق نفسه (بتصرف)

الرسمية المواتية وفق أهوائها الخاصة ، وفي غياب الرقابة الحكومية ، الأمر الذي ينذر بمزيد من الفساد ، قد تستحيل معه الأوضاع التجارية والاقتصادية في الصومال ، إلى وضع شبيه بما يحدث في دلتا النيجر.

رابعاً : أرقام ومؤشرات : وفق تقديرات البنك الدولي للعام 2014 فإن حجم البطالة بين الشباب الصومالي من 15 سنة إلى 24 سنة هي 10.6% ، بينما الدخل القومي الإجمالي هو $5,257,000,000 .[98] وذكرت بعض المصادر أن الصوماليين في المهجر ، يضخون أموالاً طائلة في الداخل الصومالي لذويهم ، تفوق مجمل المساعدات الأجنبية المقدمة للصومال من الدول المانحة ، وتقدر هذه الأموال بـ 1.3 مليار دولار سنوياً .[99] ويشير آخر تقرير للبنك الدولي عن الأوضاع الاقتصادية في الصومال ، إلى أن البلاد حققت معدل نمو 3.7% خلال العام 2014 ، وقال التقرير إن معدل التضخم في أسعار المستهلكين في الصومال كان 1.3 ٪ في عام 2014. متوقعا أن يكون النمو الحقيقي فيما بعد هذا العام حوالي 2.7٪ مع بقاء التضخم تحت السيطرة في حوالي 4 ٪ .[100] ووفق تصريحات منظمة الأغذية والزراعة "فاو" فإن الصومال صدّر رقماً قياسياً يناهز 5 ملايين رأس من الماشية إلى أسواق الخليج العربية عام 2014 فقط ، بفضل الاستثمارات الضخمة في مجال الوقاية من الأمراض الحيوانية وبدعم من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ، ويعد هذا الرقم أعلى عدد من الحيوانات الحية المصدّرة من الصومال خلال السنوات العشرين الماضية ، وتدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية (FSNAU) التي جمعت بيانات الصادرات الصومالية البالغة في المجموع 4.6 مليون رأس من الماعز والخراف و340000 رأس من الماشية و77000 رأس من الإبل في عام 2014 وحده، بما تقدر قيمته بنحو 360 مليون دولار ، وتمثل أرقام 2014 مستوى أمثل لتصدير الحيوانات الحية من الصومال، وفقاً لخبراء "فاو" الذين يحثون المنتجين على مزيد من التركيز على تصدير اللحوم وغيرها من المنتجات ، كذلك يشكل نظام إصدار شهادات سلامة الماشية، الذي طورته منظمة "فاو" على طول ممر تصدير الماشية بين جالكعيو وبوصاصو، مزيداً من الضمان لإنتاج حيواني عالي الجودة لصالح الاستهلاك المحلي والتصدير.[101]

---

[98] انظر : تقديرات البنك الدولي على الرابط : http://ar.actualitix.com/country/som/ar-statistics-economy-somalia.php .

[99] انظر : مهاجرو الصومال يرسلون لذويهم 1.3 مليار دولار سنوياً ـــ موقع نون بوست ـــ على الرابط : http://www.noonpost.net/content/5538

[100] انظر : "صندوق النقد": الاقتصاد الصومالي يتعافى وحقق معدل نمو 3.7٪ في عام 2014 ــ تقرير مركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

[101] انظر : الصومال تسجل صادرات قياسية تبلغ 5 ملايين رأس من الماشية عام 2014 ــ موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ــ على الرابط : http://www.fao.org/news/story/ar/item/284322/icode/ .

خامساً : مستقبل الاقتصاد في الصومال :

لاشك أن القطاع الخاص ، رغم بعض عيوبه الاحتكارية في الصومال ، قد نما نموا متسارعا في الفترة الأخيرة ، وحقق مكاسب كثيرة للشعب الصومالي محاولا تغطية الغياب الحكومي وملء الفجوة التي تركها غياب القطاع العام ، حيث يتجسد هذا الحضور للقطاع الخاص في قطاعات الاتصالات وتصدير المواشي وفي التعليم والصحة وكذلك في القطاع المالي وخاصة التحويلات المالية التي حلت محل البنوك ، والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، غير أنه يستحيل حالياً وعلى مدار سنوات قادمة ، قيام الحكومة بمهامها بحفظ الأمن وتوفير سبل الحياة الكريمة للصوماليين من مواردها الذاتية ، وهو ما يحتم حصول الحكومة على المساعدات الخارجية من الدول الشقيقة والصديقة في المجالات المختلفة ، مثل المساعدات السياسية للحكومة والبرلمان وكذلك المساعدات التنموية وكذلك المساعدات الإنسانية للتخفيف من حدة آثار الجفاف والمجاعة الغير مسبوقة منذ ستين عاما في تاريخ الصومال ، والتي ضربت جنوب الصومال ، ومن ثم ، يبقى مستقبل الاقتصاد الصومالي ، مرهوناً بإصلاح الوضع السياسي والأمني من جهة ، وبموقف صندوق النقد الدولي والدول المانحة للصومال من جهة ثانية .102

خاتمة

أعيت الأزمة الصومالية كل من حاول أن يداويها، ومع ذلك لا مفر من استمرار المحاولات لإنقاذ حياة أكثر من عشرة ملايين إنسان، يعيشون حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي ، وإعادة الاستقرار الذي يضمن سلامة دول الجوار والمصالح الأجنبية فيها، وإنهاء كابوس الصراع القبلي ، وصراع الرغبات الانفصالية المفتتة اكثر لوحدة الأرض الصومالية ، ولن يتحقق ذلك بالقوة العسكرية فقط، لأنها فشلت من قبل، وإنما بحزمة من الإجراءات تسير جنباً إلى جنب حتى نقطة النهاية ؛ فلا بد من الإسراع إلى تمويل وتدريب وتسليح قوات كافية للجيش الوطني الصومالي وجهازى الشرطة والمخابرات، والتواصل مع شيوخ القبائل وتقديم معونات لهم ليستخدموا نفوذهم لدى المسلحين لوقف القتال ضد الحكومة، والعمل على حلّ مشكلة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا لتتوقفا عن تصفية الحسابات على الأرض الصومالية، بالإضافة لتعزيز البنود القانونية والدستورية والديمقراطية في البلاد ، من أجل تهيئة مناخ صالح للمضي قدماً نحو استعادة حلم " الصومال الكبير" ، ثم ضخّ الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات تنموية عاجلة، كمياه الشرب والكهرباء، واستخراج النفط، وتحسين الزراعة والثروة الحيوانية، لعل ذلك يدفع شيوخ القبائل وغيرهم من الأطراف المعوقة لمسار الإصلاح السياسي والأمني في البلاد ، إلى

---

102 انظر : عبد الرحمن عيسى - نظرة في الاقتصاد الصومالي - موقع صحيفة الشاهد الإخبارية - على الرابط : http://arabic.alshahid.net/columnists/61520 (بتصرف)

التحرك لوقف الصراع إذا رأوا عائداً مادياً مباشراً من العملية التنموية .[103] ومن جهة أخرى ، تحتاج الحكومة الصومالية الحالية ، إلى استراتيجية توعوية بأهمية بناء الأمة في إطار لا يغفل الحساسية القبلية و يسعى إلى إنهائها في المستقبل ، بالإضافة لضرورة بناء دولة القانون ، وقيام مؤسسات كثيفة تقوم باحتياجات المجتمع الصومالي خاصة الأمنية والاقتصادية ، لتقليل التأثيرات السلبية المتراكمة للحرب الأهلية، وخلق فرص عمل تقلل من انخراط الشباب في الأعمال الغير شرعية، بالإضافة إلى أهمية قيام مؤسسات تعليمية تمتص نسبة الأمية وترفع من المستوى التعليمي لخلق ثقافة سلام بين أفراد المجتمع ، ولا يمنع ذلك من الضرورة القصوى لمشاركة الدول الإسلامية والعربية في إعادة بناء الدولة في الصومال في المرحلة الراهنة ؛ إذ أن نجاح الرهان على قدرة الحكومة الحالية في تحقيق الاستقرار وبناء أجهزة الدولة المختلفة هو أمر محوري يمهد لعودة الصومال للساحة الدولية مما يقلل من خطورة الظواهر العنيفة العابرة للحدود على دول الجوار والعالم.104

[103] انظر : عطية عيسوي ـ الأزمة الصومالية ـ ورقة بحثية منشورة على الإنترنت بملف بصيغة وورد ـ ص 11 (بتصرف)

[104] انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 19 (بتصرف)

ثبت الهوامش والمراجع

1. انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص ص 2،3 (بتصرف كبير) .
2. يذكر كل من سعدية توفال، وإنريكو شيرولي: أن أول إشارة لكلمة الصومال وردت في أنشودة حبشية تخلد انتصارات النجاشي إسحاق، ملك الحبشة (1414-1429) على مملكة افات، إحدى الممالك الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي التي سقطت بأيدي الأحباش عام 1415م ، ، وعقب ذلك ترددت كلمة الصومال كثيراً في كتاب فتوح الحبشة للمؤرخ اليمني عرب فقيه الذي عاصر أحداث الحروب الإسلامية المسيحية في المنطقة في القرن السادس عشر الميلادي (انظر : محمد أحمد شيخ علي ـ القبائل الصومالية : الأصل ، البناء ، والوظيفة نقلاً عن : (Ceruli , Enrico , Somalia : P. 111; Touval. op . cit Scritti Vari Editti ed Inediti , vol 1 , Roma , 1957) , (P. 9
3. انظر : دكتور أبشر الإمام الأمين ــ الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي ــ دراسة بحثية موجزة ـ ص 3
4. المصدر السابق نفسه (ص 4) ، نقلاً عن : محاسن عبدالقادر حاج الصافي ، المسألة الصومالية في كينيا ، دار هائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولي ، الخرطوم 1988م ، ص 2 .
5. المصدر السابق نفسه (ص4) ، نقلاً عن : على أحمد هارون ، أسس الجغرافية السياسية ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولي ، القاهرة 1998م ، ص 248 (بتصرف يسير)
6. المصدر السابق نفسه ـ ص 4
7. المصدر السابق نفسه ـ ص 1 (بتصرف)
8. المصدر السابق نفسه ـ ص 2 (بتصرف)
9. حصلت الصومال على استقلالها في السادس والعشرين من يونيو عام 1960
10. انظر : محمد العجيل ـ الصومال .. الدولة العسكرية التي انتهت إلى خراب ــ تقرير بموقع " دوت مصر " على الرابط : http://www.dotmsr.com/ ـ مع البحث بالعنوان المذكور .
11. المصدر السابق نفسه (بتصرف)
12. برزت المحاكم الإسلامية كجهة بديلة لمؤسسات الدولة في مايو 2006، من قبل مجموعة من رجال الدين والعلماء، وذلك لحفظ الأمن والاستقرار في العاصمة مقديشيو، وأصبح نظام المحاكم الإسلامية هو نظام القضاء في الصومال ، وبدأت المحاكم في تقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وأصبحت أيضا تمثل دور الشرطة و استطاعت خلال ستة اشهر هي فترة سيطرتها ، أن تسد مسألة الفراغ الأمني والقانوني ، وأن تحد من نفوذ أمراء الحرب الأقوياء ، كما استطاعت حماية الضعفاء بعد الانهيار الكامل لدعائم الدولة . وكان على رأس المحاكم الإسلامية الشيخ شريف شيخ أحمد الذي أصبح رئيساً للصومال فيما بعد وكان يمثل التيار المعتدل داخلها في مقابل الشيخ طاهر عويس الذي يقود واحدة من المجموعتين المسلحتين داخل الاتحاد والذي تم اختياره رئيسا لمجلس شورى المحاكم. وكانت تهدف المحاكم الإسلامية إلى بسط القانون والنظام والعمل على غلبة العامل الديني الإسلامي على الولاء القبلي (انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 6)
13. المصدر السابق نفسه (بتصرف)
14. انظر : فكاك ناير ــ الحالة الصومالية وأطماع الجوار الإقليمي ـ تحليل سياسي بموقع " عنسبا " الإعلامي ـ على الرابط : http://arabic.rubansaba.com/articles/general-articles/707-2012-04-18-07-21-41html. (بتصرف) .
15. المصدر السابق نفسه (بتصرف) .
16. ولد شيخ شريف أحمد في 25 يوليو/تموز 1964 في إحدى قرى منطقة مهداي على بعد 120 كيلومترا إلى الشمال الشرقي من العاصمة مقديشو، في أسرة غلب عليها التصوف ، وهو سياسي صومالي أسس المحاكم الإسلامية التي بسطت سيطرتها على البلاد قبل أن تطردها القوات الإثيوبية

17. انظر : موسوعة الجزيرة نت ، شخصيات ، سياسيون - شيخ شريف شيخ أحمد – على الرابط : http://www.aljazeera.net/encyclopedia مع البحث باسم الشخصية (بتصرف)
18. حسن شيخ محمود هو أول رئيس يتم انتخابه داخل حدود الصومال، منذ اندلاع الحرب الأهلية، وثامن رئيس للصومال منذ استقلالها عام 1960. وهو أكاديمي وناشط مدني وسياسي، عمل موظفاً لدى عدد من المنظمات الدولية والوطنية في مجالات السلام والتنمية، وتولى رئاسة جامعة سيمد في مقديشو لمدة عشرة سنوات، هو رئيس حزب السلام والتنمية، وله صلات وعلاقات واسعة مع القوى الوطنية بمختلف شرائحها، ويحظى بتأييد الإسلاميين المعتدلين (انظر : الجزيرة نت، الصومال: آفاق الوضع السياسي في ضوء الاستحقاق الرئاسي على الرابط : http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012813830459454.htm–)
19. انظر : حسن عبده حسن - نظام الحكم في الصومال فشل في تحقيق استقرار سياسي – تقرير مترجم عن " فورين بوليسي إن فوكس " – موقع صحيفة " الإمارات اليوم " – على الرابط : http://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2013-12-03-1.628436 (بتصرف)
20. تم إشغال منصب الرئاسة في الصومال على النحو التالي : محمد سياد بري : من 21 اكتوبر 1969 إلى 27 يناير 1991 – علي مهدي محمد : من يناير 1991 إلى نوفمبر 1995 – حرب أهلية بدون سلطة : من 22 ديسمبر 1995 إلى 27 أغسطس 2000 – عبد القاسم صلاد حسن : من 27 أغسطس 2000 إلى 14 اكتوبر 2004 – عبدالله يوسف أحمد : من 14 اكتوبر 2004 إلى 29 ديسمبر 2008 – عدن محمد نور مادوبي (بالنيابة) : من 29 ديسمبر 2008 إلى 31 يناير 2009 – شريف شيخ أحمد : من 31 يناير 2009 إلى سبتمبر 2012 – حسن شيخ محمود : من سبتمبر 2012 وحتى الآن (انظر : معلومات عن جمهورية الصومال – موسوعة المعلومات اعلم - على الرابط التالي : http://www.elm.com3/ - بتصرف) .
21. انظر : الصومال - موقع " حماسنا " على الرابط : http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm .
22. المصدر السابق نفسه
23. المصدر السابق نفسه
24. المصدر السابق نفسه
25. انظر : الصومال – النظام السياسي – موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية - على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Somalia/Sec04.doc_cvt.htm
26. انظر : الاحزاب السياسية الصومالية .. التاريخ والواقع والدور المأمول – تقرير مركز مقديشيو للدراسات ت على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور .
27. انظر : تزايد إنشاء الأحزاب السياسية في مقديشو – تقرير خبري بموقع شبكةة الشاهد – على الرابط : http://arabic.alshahid.net/news/119343 .
28. انظر : سعيدة محمد عمر – "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" – بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص 7
29. المصدر السابق نفسه - ص 11 ، نقلاً عن : محمد إبراهيم عبدي عبد الله "مشكلة الصومال الغربي وآثرها على العلاقات العربية الأفريقية (1960-1988) القاهرة:دارالفكر العربي، 2010.ص175.
30. انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) – تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات - على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
31. انظر : سعيدة محمد عمر – "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" – بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 - ص ص 11 ، 12 (بتصرف)
32. انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) – تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات - على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
33. أرض الصومال هي منطقة تقع في شمال الصومال، أعلنت انفصالها عام 1991؛ حيث أسست مؤسساتها الديمقراطية المستقلة، وتتمتع بقدر من الاستقرار السياسي والأمني، وتسعى في الوقت الحالي للحصول على اعتراف دولي على غرار دولة جنوب السودان (انظر : سعيدة محمد عمر –

"إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 13)

34. بونت لاند، تقع في شمال شرق الصومال، وفي عام 1998 أعلن حاكمها العقيد عبد الله يوسف أحمد أن بونت لاند دولة مستقلة ذات سيادة إلا أنها لم تحصل على اعتراف دولي حتى الآن (انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 13)
35. انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 12 (بتصرف)
36. انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ـ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
37. انظر : عبد الرحمن يوسف علي ـ الصومال: تقدم غير مقنع ـ تقرير موقع الجزيرة للدراسات ـ على الـــــــــــــــــــرابط : .html2014122102228938375/01/2014http://studies.aljazeera.net/ar/reports/ (بتصرف)
38. هي جماعة مسلحة تنتمي للمدرسة السلفية الجهادية، حيث تهدف لإقامة دولة إسلامية، وتعتبر أقوى فصيل سياسي مسلح منذ هزيمة المحاكم الإسلامية على يد مسلحي الحكومة، إذ يقدر عدد أعضائها ما بين ثلاثة وسبعة آلاف مقاتل، وتفرض الحركة سيطرتها على بعض المناطق في جنوب ومنتصف البلاد ، وبعض المقرات الحكومية على رأسها مقر البرلمان الصومالي المؤقت، وبعض المؤسسات الحكومية الأخرى، ذلك فضلا عن كونها تتمتع بقدر كبير من التأييد الشعبي، نظرا لدورها الكبير في مقاومة القوات الإثيوبية في الصومال (انظر : سعيدة محمد عمر ــ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 12)
39. انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ــ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 13 (بتصرف يسير)
40. المصدر السابق نفسه ـ ص 15 (بتصرف)
41. انظر : عبد الرحمن يوسف علي ـ الصومال: تقدم غير مقنع ـ تقرير موقع الجزيرة للدراسات ـ على الـــــــــــــــــــرابط : /01/2014http://studies.aljazeera.net/ar/reports/ .html2014122102228938375 ، نقلاً عن : "أفغانستان والصومال وكوريا الشمالية تتصدران مؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم"، ديسمبر 2013- وكالة الأنباء الفرنسية http://sg.news.yahoo.com/afghanistan-n-korea-somalia-top-world-graft-index-052842893.html)
42. المصدر السابق نفسه ، نقلاً عن : محافظ بنك الصومال المركزي تستقيل بسبب قلقها من الفساد" نـــــــــــــــوفمبر 2013 http://www.voanews.com/content/somali-central-bank-chief-quits-over-graft-concerns/1783161.html (بتصرف) .
43. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير) .
44. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير) .
45. المصدر السابق نفسه ، نقلاً عن : "قوات حفظ السلام الكينية متهمة بإقامة منطقة عازلة داخل الصـــــــــومال"، يونيـــــــــــو 2013 http://www.csmonitor.com/World/Africa/2013/0705/Kenyan-peacekeepers-accused-of-creating-buffer-state-inside-Somalia (بتصرف) .
46. المصدر السابق نفسه .
47. المصدر السابق نفسه
48. المصدر السابق نفسه ، نقلاً عن : " أوغندا تهدد بسحب قواتها من الصومال"، نوفمبر 2012 ــ http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-20187369 (بتصرف يسير)

49. انظر : كمال الدين شيخ محمد عرب ـ ساسة الصومال والصراعات المفتوحة ـ تقرير الجزيرة نت ـ على الرابط : http://www.aljazeera.net/portal ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير) .
50. انظر : الروس في الصومال .. دلالات في التوقيت ـ تقرير بموقع مركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
51. المصدر السابق نفسه (بتصرف) .
52. عمر عبد الرشيد شرماركي ولد عام١٩٦٠ في مقديشو، وهو نجل الرئيس الصومالي الثاني بعد الإستقلال، عمر عبد الرشيد شرماركي، وتخرج في كلية الإقتصاد بالجامعة الوطنية الصومالية العام ١٩٨٤، كما نال شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة كارلتون في أوتاوا بكندا عام ٢٠٠٠، ويحمل الجنسبة الكندية. وبعد انتخاب شيخ شريف شيخ أحمد، رئيسا للبلاد، عام ٢٠٠٩ عين شرماركي رئيسا للوزراء، لكنه وبعد نحو عام ونصف قدم استقالته، إثر خلاف مع الرئيس شيخ شريف. (انظر : الرئيس يعين عمر عبد الرشيد رئيسا للوزراء ـ مركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور) .
53. انظر : الصومال تعلن حكومتها الجديدة بعد زيارة أردوغان ـ تقرير خبري بموقع ن بوست ـ على الرابط : http://www.noonpost.net/content/5188 (بتصرف)
54. انظر : مجلس الأمن الدولي يبحث الوضع في الصومال ـ صحيفة الجزيرة ـ على الرابط : http://www.al-jazirah.com/2016/du20160421/htm6.htm. (بتصرف)
55. انظر : الرئيس الصومالي يتعهّد بإجراء الانتخابات الرئاسية في أغسطس المقبل ـ تقرير خبري بموقع مجمع الأفارقة ـ على الرابط : http://africansmajma.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور .
56. المصدر السابق نفسه
57. انظر : كمال الدين شيخ محمد عرب ـ ساسة الصومال والصراعات المفتوحة ـ تقرير الجزيرة نت ـ على الرابط : http://www.aljazeera.net/portal ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)
58. انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ـ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)
59. انظر : داعش والقاعدة يتصارعان على تنظيم الشباب الصومالي ـ تقرير أعده فريق تحرير نون بوست ـ على الرابط : http://www.noonpost.net/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
60. انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 14 (بتصرف يسير)
61. انظر : أمينة العريمي ـ " جبهة شرق أفريقيا " .. هل ستساهم في تفاقم الوضع في الصومال ؟ ـ قراءة بحثية منشورة بموقع مجمع الأفارقة ـ على الرابط : http://africansmajma.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف يسير)
62. انظر : عطية عيسوي ـ الأزمة الصومالية ـ ورقة بحثية منشورة على الإنترنت بملف بصيغة وورد ـ ص 2 (بتصرف)
63. انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 14 ، نقلاً عن : د. محمود خليل،الازمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي ،السياسة الدولية العدد 99 القاهرة 1991 ص254 (بتصرف)
64. انظر : أضواء على أداء الرئيس حسن شيخ محمود (الإنجازات والإخفاقات) ـ تقييم سياسي منشور بمركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
65. انظر : درازن يورجيتش ـ ضعف الجيش وانعدام الأمن يغذيان خلايا الإرهاب في الصومال ـ صحيفة العرب اللندنية ـ على الرابط : http://www.alarab.co.uk/m/?id=20501 .
66. انظر : الصومال 2016/2015 ـ التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية ـ على الرابط : https://www.amnesty.org/ar/countries/africa/somalia/report-somalia/
67. المصدر السابق نفسه (بتصرف)

68. انظـر : توصـيات لتعزيـز الأمـن فـي الصـومال ـــ موقـع الجزيـرة نـت ـــ علـى الـرابط : http://www.aljazeera.net/ (بتصرف) .
69. انظر : الصومال ـ النظام السياسي ـ موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية ـ على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Sec1Modn/Somalia/doc_cvt.htm04. (بتصرف)
70. انظر : الجمهورية الصومالية في خمس سنوات ـ موسوعة معرفة المصادر الإلكترونية على الرابط : http://www.marefa.org/ مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف) .
71. انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 9 (بتصرف)
72. المصدر السابق نفسه (بتصرف)
73. انظر : الصومال ـ النظام السياسي ـ موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية ـ على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Sec1Modn/Somalia/doc_cvt.htm04. (بتصرف)
74. انظر : تغييرات الصومال .. فيدرالية أم صراع إقليمي ؟ ـ تقرير منشور بصحيفة " صوت الصومال " ـ على الرابط : http://sowtalsomal.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور .
75. انظر : سالم سعيد سالم ـ الدور العربي في الصومال .. ملامح المشهد ـ موقع صحيفة " صومالي تايمز" ـ على الرابط : http://somalitimes.net/
76. المصدر السابق نفسه
77. انظر : عبد الجليل زيد المرهون ـ الصومال ومحيطه الإقليمي ـ مقال بصحيفة الرياض السعودية ـ على الرابط : http://www.alriyadh.com/503881 0 بتصرف)
78. انظر : الصومال ـ قضايا تتعدى الحدود الإقليمية ـ موسوعة مقاتل من الصحراء الإلكترونية ـ على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Sec1Modn/Somalia/doc_cvt.htm08. (بتصرف)
79. انظر : الصومال والمملكة العربية السعودية يوقعان بالأحرف الأولى اتفاقية تعاون في مجال الطيران ـ تقرير مركز مقديشيو للبحوث والدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
80. انظر : "رويترز"تربط بين الدعم المالي السعودي للصومال وقطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران ـ صحيفة جورنال مصر على الرابط : http://www.misrjournal.com/794766 .
81. انظر : الصومال: عمالنا في السعودية فرصة استثمار بـ 100 مليون دولار ـ صحيفة رأي اليوم ـ على الرابط : http://www.raialyoum.com/?p=395821 (بتصرف) .
82. انظر : الإمارات العربية المتحدة ودورها المتنامي في دعم الصومال ـ موقع صومالي تايمز ـ على الرابط : http://somalitimes.net/ .
83. المصدر السابق نفسه (بتصرف)
84. انظر بنود الاتفاقية على الرابط التالي : http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1119&language=ar .
85. انظر : آفاق جديدة للدور القطري في الصومال ـ تقرير شبكة الشاهد الأسبوعي على الرابط : http://arabic.alshahid.net/news/122401 (بتصرف)
86. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير)
87. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير)
88. انظر : مصر والصومال توقعان مذكرة تفاهم لدعم وتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة ـ تقرير صحيفة الأهرام المصرية ـ على الرابط : http://gate.ahram.org.eg/News/908257.aspx (بتصرف) .
89. انظر : المصدر السابق ـ بيانات اقتصادية (بتصرف) .
90. المصدر السابق نفسه
91. انظـر : الصـومال ـــ الاقتصـاد الصـومالي ـــ موقـع حماسـنا علـى الـرابط : http://www.hamasna.com/knowledge/somalia.htm
92. انظر : البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الصومالي خلال العامين المقبلين ـ تقرير شبكة الشاهد الإخبارية على الرابط : http://arabic.alshahid.net/news/139576 (بتصرف)

93. انظر : أنجلي بارين ـ خمسة تحديات لإعادة بناء الاقتصاد الصومالي ـ تقرير شبكة الأخبار " إيرين " على الرابط : https://www.irinnews.org (بتصرف)
94. المصدر السابق نفسه 0 بتصرف) .
95. المصدر السابق نفسه (بتصرف)
96. المصدر السابق نفسه (بتصرف)
97. المصدر السابق نفسه (بتصرف)
98. انظر : تقديرات البنك الدولي على الرابط : http://ar.actualitix.com/country/som/ar-statistics-economy-somalia.php .
99. انظر : مهاجرو الصومال يرسلون لذويهم 1.3 مليار دولار سنوياً ـ موقع نون بوست ـ على الرابط : http://www.noonpost.net/content/5538
100. انظر : "صندوق النقد": الاقتصاد الصومالي يتعافى وحقق معدل نمو 3.7٪ في عام 2014 ـ تقرير مركز مقديشيو للدراسات ـ على الرابط : http://mogadishucenter.com/ ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)
101. انظر : الصومال تسجل صادرات قياسية تبلغ 5 ملايين رأس من الماشية عام 2014 ـ موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ـ على الرابط : http://www.fao.org/news/story/ar/item/284322/icode/ .
102. انظر : عبد الرحمن عيسى ـ نظرة في الاقتصاد الصومالي ـ موقع صحيفة الشاهد الإخبارية ـ على الرابط : http://arabic.alshahid.net/columnists/61520 (بتصرف)
103. انظر : عطية عيسوي ـ الأزمة الصومالية ـ ورقة بحثية منشورة على الإنترنت بملف بصيغة وورد ـ ص 11 (بتصرف)
104. انظر : سعيدة محمد عمر ـ "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" ـ بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الإجتماعية المنعقد في جامعة اسطنبول 2013 ـ ص 19 (بتصرف)